# النَّفِيسُ عِنْدَ الصبَّانِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ الأُشْمُونِي-
## دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيْلِيَّةٌ


إعداد

**د/ يحيى كمال حلمي السيد عيسى**

المدرس في كلية اللغة العربية بالقاهرة- جامعة الأزهر

والأستاذ المساعد في كلية العلوم الشرعية- سلطنة عُمَان

# النَّفِيسُ عِنْدَ الصبَّانِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ الأُشْمُونِي- دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

**يحيى كمال حلمي السيد عيسى**

**قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، وكلية العلوم الشرعية، سلطنة عُمان.**

**البريد الإلكتروني: yahia.kamal@ azhar.edu.eg**

**الملخص:**

كان من منهج الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للألفية أنه يُذَيِّلُ بعض المسائل النحوية بعبارات تدل على نفاسة تحقيقه ودقة نظره في تلك المسائل، نحو قوله: (فاحفظه فإنه نفيس)، أو (فاستفده فإنه نفيس)، أو (فافهمه فإنه نفيس)، أو (وهو كلام في غاية النفاسة)، أو (فتدبره فإنه نفيس)؛ فأردت أن أحقق هذا المصطلح، وأبين مراده به، وأسباب النفاسة فيما ذكر؛ فجاءت دراستي بعنوان: (النَّفِيسُ عِنْدَ الصبَّانِ- دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ). وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يكون في مقدمة وفصلين وخاتمة. أما المقدمة فقد تحدثت فيها عن أسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث فيه، والدراسات السابقة. الفصل الأول: تحقيق مصطلح النفيس، وأسباب النفاسة عند الصبان. واشتمل على مبحثين: المبحث الأول: تعريف النفيس لغة، والمراد به في اصطلاح النحويين والصبان. المبحث الثاني: أسباب النفاسة عند الصبان. والفصل الثاني: مسائل النفيس عند الصبان- دراسة وصفية تحليلية، واشتمل على ثماني مسائل. وأما الخاتمة فقد اشتملت على أهم نتائج البحث، ومنها: = ورد هذا التعبير عند بعض اللغويين عقب تحقيقهم وتدقيقهم بعض المسائل اللغوية، وكذا الأمر في كلام الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. = أظهرت الدراسة التحليلية لمسائل النفيس عند الصبان فهمه الدقيق المتين لكلام العلماء. = أن مراد الصبان بالنفيس: ما انتهى إليه بعد تحقيقه وتدقيقه مسألة ما، ولم يسبقه إليه أحد. = اتضح لي أن تحقيقاته في هذه المسائل لم يسبقه إليها أحد من النحويين؛ ولذلك وصفها بالنفيس. * أن أسباب النفاسة فيما ذكره كان للأمور الآتية، منها: أولًا- جمعه بين الرأيين، وذلك بحَمْلِ كل رأي على وجه، من دون ردٍّ لأحدهما. ثانيًا- دَفعُه الاعتراض عن المصنف.

**الكلمات المفتاحية:** النفيس، النفيس عند الصبان، النفيس دراسة وصفية، النفيس دراسة تحليلية.

# Al-Nafis in Al-Sabban's Commentary on Al-Ashmouni's Commentary - A Descriptive and Analytical Study

Yahya Kamal Helmy Mr. Issa
Lecturer at the Faculty of Arabic Language in Cairo - Al-Azhar University - Egypt. And the College of Sharia Sciences - Sultanate of Oman.
E-mail: yahia.kamal@el-css.edu.om

**Abstract:**
It was Al-Sabban's approach in his footnote to Al-Ashmouni's explanation of the Al-Alfiyyah that he appended some grammatical issues with phrases indicating the preciousness of his investigation and the accuracy of his consideration of those issues, such as his saying: (So memorize it, for it is precious), or (So benefit from it, for it is precious). Or (understand it, for it is precious), or (it is very precious speech), or (so ponder it, for it is precious); So I wanted to verify this term, and explain what is meant by it, and the reasons for paternity in what was mentioned. My study was entitled: (The Preciousness of the Subbans - A Descriptive and Analytical Study). The nature of the topic required that it consist of an introduction, two chapters, and a conclusion. As for the introduction, I talked about the reasons for choosing the topic, the research plan for it, and previous studies. the chapter first: Understanding the term preciousness, and the causes of preciousness according to the youth. It included two sections: The first section: Definition of the precious language, and what is meant by it in the terminology of grammarians and al-Sabban. The second section: Causes of postpartum childbirth. The second chapter: Issues of the precious according to Al-Sabban - a descriptive and analytical study, and it included eight issues. As for the conclusion, it included the most important results of the research, including: = This expression was used by some linguists after they investigated and scrutinized some linguistic issues, and the same applies to.
The words of Sheikh Muhammad Mohieddin Abdul Hamid. * The reasons for childbirth in what he mentioned were For the following matters, including: First - combining the two opinions, by accepting each opinion in its own way, without rejecting one of them. Secondly - the objection to the work prevented him.

**Keywords**: The precious, The precious according to the youth, The precious, A Descriptive study, The precious, An analytical study.

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**المقدمة**

الحمد لله الذي أحكم كتابه العزيز، وأودع فيه كل دقيق ونفيس، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

**وبعد:**

فهذه دراسة بعنوان: (النَّفِيسُ عِنْدَ الصبَّانِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ الأُشْمُونِي- دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ)؛ إذ إنني رأيت الصبان[1] في حاشيته على شرح الأشموني[2] يُنَبِّهُ إلى حِفْظٍ أو فَهْمٍ أو تَدَبُّرٍ بعض تحقيقاته في المسائل النحوية ويصفها بالنفاسة؛ فاسترعى هذا انتباهي، فقمت بحصر هذه المواضع بغرض دراستها للإجابة عن أسئلة جرت في نفسي، وهي: ما المراد بالنفيس عند اللغويين والنحويين؟ وهل ورد استعمال هذا الوصف في كلامهم؟ وما مراد الصبان به؟ وما أسباب النفاسة فيما نبَّه إليه؟ وهل هذه

(١) هو محمد بن علي الصبان المصري، الشافعي، الحنفي، أبو العرفان، عالم، أديب، مشارك في اللغة والنحو والبلاغة والعروض والمنطق والسيرة والحديث ومصطلحه، وغير ذلك، من تصانيفه الكثيرة: شرح على منظومته المسماة بالكافية الشافية في علمي العروض والقافية، وحاشية على الشرح الصغير للملوي على السلم في المنطق، والرسالة البيانية، وحاشية على شرح الأشموني في النحو، توفي بالقاهرة سنة (١٢٠٦هـ). ينظر: معجم المؤلفين ١٧/١١، ١٨.

(٢) هو علي الأُشْمُوني الشافعي، نور الدين، أبو الحسن، فقيه، أصولي، مقرئ، نحوي، متكلم، ناظم، من تصانيفه: نظم منهاج الدين للحليمي في شعب الإيمان، ونظم جمع الجوامع في الأصول، وشرح ألفية ابن مالك، توفي سنة (٩٢٩هـ). ينظر: معجم المؤلفين ٣٨/٧.

التحقيقات التي وصفها بالنفاسة من إبداعاته أو سُبِقَ إليها؟ وما مدى تأثر غيره بها؟ فكان عنوان الدراسة على النحو الذي أشرتُ إليه.

**وقد اقتضت طبيعة تلك الدراسة أن تكون في مقدمة ومبحثين وخاتمة.**

**أما المقدمة** فقد تحدثت فيها عن أسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث فيه، والدراسات السابقة.

**المبحث الأول:** النفيس في حاشية الصبان- دراسة وصفية، وفيه أربعة مطالب:

**المطلب الأول:** النفيس لغة واصطلاحًا، واستعماله في الكلام.

**المطلب الثاني:** وصف مسائل النفيس الواردة في الحاشية، ومراد الصبان به.

**المطلب الثالث:** أسباب النفاسة عند الصبان.

**المطلب الرابع:** تأثره وتأثيره.

**المبحث الثاني:** مسائل النفيس عند الصبان- دراسة تحليلية، واشتمل على ثماني مسائل:

**المسألة الأولى:** مقول القول في مقدمة ألفية ابن مالك.

**المسألة الثانية:** وصف الجمع بالمفرد.

**المسألة الثالثة:** علة بناء (الذينَ) مع وجود علة الإعراب.

**المسألة الرابعة:** من شروط جملة صلة الموصول.

**المسألة الخامسة:** الإخبار عن الجمع بالمفرد.

**المسألة السادسة:** مراد الأشموني بقوله: (لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل) عند بيانه علة عدم دخول الفاء على خبر المبتدأ.

**المسألة السابعة:** القول بنسبة الغلط إلى الفرزدق في قوله: (وإذ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ) فيه نظرٌ.

**المسألة الثامنة:** حكم مجيء الواو مع الحال الجملة إذا كان مضارعًا منفيًّا بـ(لا)، أو (ما)، أو (لم)، أو (لمَّا).

وقد رتبت هذه المسائل بحسب ترتيب الحاشية، ووضعت لكل واحدة منها عنوانا مناسبا، وكنت أذكر نص الأشموني والصبان في بداية كل مسألة، ثم أدرس المسألة دراسة علمية بالتمهيد لها، ثم بعرض آراء النحاة فيها، مع إبراز رأي الشيخ الصبان وتحليله، وإظهار مدى تأثره أو تأثيره، وختمت كل مسألة بذكر رأي الباحث.

**وأما الخاتمة** فقد اشتملت على أهم نتائج البحث، ثم فهرس أهم المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.

**الدراسات السابقة:**

لم أجد دراسة تناولت النفيس عند الصبان، غير أني وجدت دراسات سابقة تتعلق بحاشية الصبان- وسوف أذكرها مرتبة من الأقدم إلى الأحدث- ومن هذه الدراسات:

١- (الشواهد النحوية وقواعد الاحتجاج بها عند الإمام الصبان - دراسة تطبيقية من خلال حاشيته على شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك). رسالة دكتوراه للباحث/ أحمد عبد الرحمن أحمد، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بأم درمان- السودان، (٢٠٠٣م).

٢- (الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على الأشموني). رسالة دكتوراه للباحث/ زياد محمد أبو سمور، جامعة مؤتة - الأردن، (٢٠٠٦م).

٣- (العلة النحوية عند الصبان في حاشيته على شرح الأشموني). للباحث/ مالك نظير، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، (٢٠٢٠م).

٤- (فوائد الصبان النحوية في حاشيته على الأشموني- الأفعال أنموذجًا). للباحثة/ نجلاء حميد مجيد، مجلة المجمع العلمي بالعراق، (٢٠٢٢م).

٥- (المشكلات النحوية في حاشية الصبان- دراسة وصفية تحليلية). للدكتور/ خالد عمر عبد الرحمن الدسوقي، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، (٢٠٢٣م).

٦- (الفروق النحوية في حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية). للباحث/ نذير محمد أمين، مجلة كلية آداب الرافدين- جامعة الموصل، (٢٠٢٤م).

وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يهديني إلى الصواب، إنه هو الكريم الوهاب.

**الباحث: د. يحيى كمال حلمي السيد عيسى.**

**المبحث الأول: النفيس في حاشية الصبان– دراسة وصفية**

يتناول هذا المبحث الحديث عن النفيس لغة واصطلاحًا، واستعماله في الكلام، ووصف مسائل النفيس الواردة في الحاشية، ومراد الصبان به، وأسباب النفاسة عنده، وتأثره وتأثيره؛ ولذا انتظم في أربعة مطالب:

**المطلب الأول: النفيس لغة واصطلاحًا، واستعماله في الكلام**

**النفيس في اللغة:**

النفيس: صفة مشبهة على "وزن (فَعِيْل)، وفعله: نَفُسَ يَنْفُسُ نَفَاسَةً فهو نَفِيْسٌ، بمنزلة كَرُمَ يَكْرُمُ كَرَامَةً فهو كَرِيْمٌ"(١)، "والنفيس من الأشياء: الرفيع المرغوب فيه المحروص عليه"(٢)، "وإنما تكون نفاسة الأشياء؛ لعزة حصولها، ومشقَّة وصولها"(٣).

وقد استعمل الزبيدي من اللغويين هذا التعبير عقب تحقيقه وتدقيقه بعض المسائل اللغوية، ومن ذلك قوله: "...فاعلم ذلك فإنه نفيس"(٤)، وقوله: "... فتأمل ذلك فإنه في غاية النفاسة"(٥).

**النفيس في اصطلاح النحاة:**

لم أقف على تعريف النفيس عند النحاة، وربما كان مَرَدُّ ذلك أن ما قد يكون نفيسًا عند عالم لا يكون عند آخر.

وهذا الوصف لم أجده إلا في كلام الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد –في تحقيقه على شرح ابن عقيل في مسألة حكم الفعل من

(١) تصحيح الفصيح وشرحه ص ٤٧٩، وينظر: تاج العروس ١٦/ ٥٦٧ (ن ف س).
(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/٢١.
(٣) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ١/ ١٠١.
(٤) تاج العروس ١٤/ ٣٨٥ (و ن ر).
(٥) تاج العروس ٣٥/ ٢٠٧ (س ك ن).

حيث التذكير والتأنيث إذا أسند إلى الأشياء التي تدل على معنى الجمع – قال: "... والمذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وخلاصته: أنه يجوز الوجهان في أربعة أنواع، وهي: اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التكسير لمذكر، وجمع التكسير لمؤنث، وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث، وقد حاول جماعة من الشراح كالأشموني أن يحملوا كلام الناظم عليه، فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها، وأن أصل الكلام: "سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث"، ولكن شارحنا – رحمه الله– لم يتكلف هذا التكلف، لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملًا حسنًا، وهو أنْ يوافق مذهب أبي علي الفارسي، فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه، فإنه نفيس دقيق قلّما تعثر عليه مشروحًا مُستدَلًّا له في يسر وسهولة"[(١)].

(١) تحقيق شرح ابن عقيل ٢/٩٥.

## المطلب الثاني: وصف مسائل النفيس الواردة في الحاشية، ومراد الصبان به

تنوعت تحقيقات الصبان في مسائل النفيس التي ذكرها في حاشيته، ما بين زيادة فيها على ما ذكره الأشموني، أو جواب فيها عن اعتراض وجّهه الأشموني إلى نظم المصنف، أو إيراد اعتراض فيها على ما ذكره الأشموني أو غيره من علة، أو التوفيق فيها بين ما ظاهره التعارض بين الرأيين، أو تقرير فيها لعبارة الشارح الأشموني، أو ردٍّ فيها على نسبة اللحن إلى العربي، وتفصيل ذلك فيما يأتي:

١- **زيادة الصبان وجهًا إعرابيًّا:** قال الأشموني: "وجملة (هُوَ ابنُ مالِك) معترضة بين قال ومقوله لا محل لها من الإعراب... وموضع الجملة نصب مفعول لـ(قال)... ومحل هذه الجملة- وأستعين الله-أيضًا نصب عطفًا على جملة أحمد"(١).

**ثم قال الصبان:** "وعبارة السندوبي وجملة (أَحمَدُ رَبِّي) إلى آخر الكتاب في محل نصب؛ لأنها محكية بالقول... ويظهر لي حمل الأول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية، وجعل كل جملة مقولا مستقلا. وحمل الثاني على حالة ملاحظة العاطف من المحكي، واعتبار كون المقول مجموع الجمل، وجعل كل جملة جزء المقول، فاحفظه فإنه نفيس"(٢).

٢- **استدراك الصبان شرطًا:** استدرك على الأشموني شرطًا من شروط الجملة الموصول بها فقال: "بَقِيَ من الشروط: ألا تكون معلومة لكل أحد، نحو: (جاء الذي حاجباه فوق عينيه)... ولعل وجه عدم تعيين

(١) شرح الأشموني ١/١٦، ١٧، ٢١.

(٢) حاشية الصبان ١/١٧، وينظر المسألة الأولى في المبحث الثاني.

مثل هذه الصلة للموصول؛ لثبوتها لكل ذي حاجبين وعينين، وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال إذا قُصِدَ الاستغراق، فاستفده فإنه نفيس"[١].

٣- **جواب الصبان عن اعتراض وجّهه الأشموني إلى نظم المصنف:** ذكر الأشموني أنه وَصَفَ (هِبَات) وهو جمع بـ(وافرة) وهو مفرد؛ لتأوله بجماعة، وإن كان الأفصح أن يقول: (وافرات)؛ لأن هبات جمع قلة، والأفصح في جمع القلة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقًا المطابقة، نحو: (الأجذاع انكسرت ومنكسرات)، و(الهندات والهنود انطلقن ومنطلقات)، والأفصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الإفراد، نحو: (الجذوع انكسرت ومنكسرة)[٢].

وقد أجاب الصبان عن المصنف بأن الإفراد في (وافره)؛ لاستعماله جمع القلة في الكثرة، كما هو المناسب لمقام الدعاء، فهو جمع كثرة بحسب المعنى، فاحفظه فإنه نفيس[٣].

٤- **إيراد الصبان اعتراضًا على ما ذكره الأشموني من علة:** ذكر الأشموني أن الاسم الموصول (الذين) مبنيّ مع جمعه، والجمع من خواص الأسماء، حيث قال: "وإنما بُنِيَ (الذين) وإن كان الجمع من خواص الأسماء؛ لأنه لم يجر على سنن الجموع؛ لأنه أخص من (الذي)، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده"[٤].

---

(١) حاشية الصبان ١/ ٢٣٨، وينظر المسألة الرابعة في المبحث الثاني.

(٢) شرح الأشموني ١/٢٨، ٢٩.

(٣) حاشية الصبان١/٢٨، وينظر المسألة الثانية في المبحث الثاني.

(٤) شرح الأشموني ١/٨٢- ٨٤.

وقد أورد الصبان على تعليله: (لأنه لم يجر على سنن الجموع) إيرادًا فقال: يَرِدُ عليه أن التثنية في (ذان، وتان، واللذان، واللتان) لم تجر أيضًا على سنن التثنية.

ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التثنية فيما ذكر على سنن التثنية لفظية، وجهة عدم جريان الجمع في (الذين) على سنن الجموع معنوية، والجهة المعنوية أقوى؛ فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية، فاحفظه فإنه نفيس[1].

٥- **إيراد الصبان اعتراضًا على ما ذكره غير الأشموني من علة:** ذكر الأشموني أن الربط بالواو مع الحال الجملة إذا كان مضارعًا منفيًّا بـ(لا) ممتنع.

وقد علل الصبان ما ذهب إليه الأشموني بقول الدماميني: وإنما امتنعت الواو في المضارع المنفي بـ(ما) أو (لا)؛ لأنه في تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة (غير)، وهو لا تدخل عليه الواو.

وأورد على الدماميني أن هذا التوجيه جار في المنفي بـ(لم) أو (لما)، فما وجه صحة الواو فيهما دون (لا) و(ما)؟

ويمكن دفعه بأن مُضي المنفي بـ(لم) أو (لما) في المعنى قرَّبهُ من الفعل الماضي الجائز الاقتران بالواو، وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور، بخلاف المنفي بـ(ما) أو (لا)، فتدبره فإنه نفيس[2].

٦- **تقرير الصبان عبارة الشارح:** ذكر الأشموني أن "حق خبر المبتدأ ألا تدخل عليه الفاء؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، ونسبة الصفة من الموصوف"[3].

---

(١) حاشية الصبان ٨٣/١، ٨٤، وينظر المسألة الثالثة في المبحث الثاني.

(٢) حاشية الصبان ٢٨٠/٢، وينظر: المسألة الثامنة في المبحث الثاني.

(٣) شرح الأشموني ٣٢٨/١.

وقد أورد الصبان في بيان مُراد الأشموني بـ(النسبة) تقريرين مختلفين، وهذا نص كلامه: "قوله: (لأن نسبته) أي الخبر من المبتدأ أي إلى المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل أي كنسبة الفعل إلى الفاعل، يعني أن الخبر بالنسبة إلى المبتدأ كالفعل بالنسبة إلى الفاعل. ووجه الشبه: كون كل منهما محكومًا به، وبسبب هذه المشابهة مُنِعَ الخبر من الفاء كما منع منها الفعل إلا لمقتض، كإفادة التسبب في نحو: (قام زيد فدخل عمرو)، فاندفع الاعتراض بأن الفعل يقترن بالفاء كما في هذا المثال، هذا ملخص ما قاله البعض.

والأقرب عندي في تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل، وأن يجعل المعنى أن نسبة الخبر إلى المبتدأ كنسبة الفعل إلى الفاعل في أن كلًّا نسبة محكوم به إلى محكوم عليه، فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء.

فإن قلت: هذا التقرير يؤدي إلى جواز (فقائم زيد)؛ لعدم الفصل بين المبتدأ والخبر.

**قلت:** رتبة المبتدأ التقديم، فالفصل حاصل تقديرًا، فافهمه فإنه نفيس"(١).

٧- **توفيق الصبان بين ما ظاهره التعارض: قال الأشموني:** "وَقَدْ يَجُوزُ الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفي أو استفهام، نَحْوَ: (فَائِزٌ أُولوُ الرَّشَد)، وهو قليل جدا، خلافًا للأخفش والكوفيين، ولا حجة في قوله:

**خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيًا***مقالةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيرُ مَرَّتِ**

(١) حاشية الصبان ١/ ٣٢٨، وينظر المسألة السادسة في المبحث الثاني.

لجواز كون الوصف خبرا مقدما على حد: ﴿وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾"(١). [التحريم من/٤].

وقد ذكر الصبان أن قول الأشموني: "على حد...إلخ، جواب عما يقال: كيف أخبر عن الجمع بالمفرد؟ وحاصله: أنه على طريقه الآية وتوجيهها أن (ظهير) على وزن المصدر كـ(صهيل، ونهيق)، والمصدر يُخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فكذا ما يُوازنه، كذا قالوا.

وفيه: أنه يقتضي استواء المذكر والمؤنث في (فعيل) سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول، فينافي ما قالوه من أن محل استوائهما فيه إذا كان بمعنى مفعول.

ويمكن التوفيق: بأن هذا شرط لقياسية الاستواء، فلا ينافي سماعه في (فعيل) بمعنى فاعل؛ لكونه على وزن المصدر، فتكون مُوازنة نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد، فاحفظه فإنه نفيس"(٢).

٨- **ردُّ الصبان القولَ بنسبة الغلط إلى العربي:** ذكر الأشموني أنه جاء في الشعر إعمال (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها، وَأُوِّلَ ذلك بالشذوذ أو بالغلط، قال: "**وأما قول الفرزدق:**

**فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ***إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ**

**فشاذ. وقيل:** غلط، سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز، ولم يَدْرِ أن من شروط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر، وقيل: مؤول"(٣).

---

(١) شرح الأشموني ١/٢٨٠، ٢٨١.

(٢) حاشية الصبان ١/ ٢٨١، وينظر المسألة الخامسة في المبحث الثاني.

(٣) شرح الأشموني ١/٣٦٥، ٣٦٦.

وقد علق الصبان على قوله: (وقيل: غلط)، "أي: لحن، وفيه أن المعروف أن العربي لا يقدر أن يلحن، كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته، كذا في الروداني. ثم قال: والذي ينبغي ألا يُشك فيه أن ذلك إذا تُرك العربي وسليقته، أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يُشك في أنه لا يعجز عن ذلك؛ وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها، وأبو الأسود عربي وقد حكي قول بنته لأمير المؤمنين عليّ (ما أشدُّ الحر) بالرفع، فقول سيبويه في قصته مع الكسائي في مسألة: (كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي) مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك لا بد من تأويله، كأن يقال: المراد مُرْ مَن لم يسمع مقالة الكسائي ولم يدر القصة، أو نحو ذلك مما يقتضي نطقهم على سليقتهم الذي هو المعيار. أ. هـ. وهو كلام في غاية النفاسة طالما جرى في نفسي"(١).

****

**مراد الصبان بالنفيس:**

لما كانت تحقيقات الصبان في مسائل النفيس دقيقة –على النحو الذي ذكرته في الدراسة التحليلية– وكان يَصِلُ في خاتمة كل مسألة إلى رأي يُعبِّرُ عن مُتجهه؛ رأى أن يُنبّه إلى حفظه أو فهمه أو تدبره أو الاستفادة منه، ووصفهُ بالنفاسة؛ كي يسترعي انتباه المتعلم؛ فمراده بالنفيس–في نظري–: (الخفيُّ الدقيقُ الذي يحتاجُ إلى إمعان نظر وتدقيق؛ لإدراكه)، وانظر مدى الصلة الوثيقة بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي.

(١) حاشية الصبان ٣٦٥/١، ٣٦٦، وينظر المسألة السابعة في المبحث الثاني.

**المطلب الثالث: أسباب النفاسة عند الصبان**

بادئ ذي بدء أقول: ليس المراد هنا أن أذكر أن هذه الأسباب لم تَرِد إلا عند الشيخ الصبان في حاشيته؛ بل إنها مبثوثة في كتب من سبقوه من العلماء، وإنما المراد أن أسباب وصفه بعض تحقيقاته بالنفاسة والتنبيه إليها إنما كان مردُّه إلى أسباب استفادها ممن سبقوه وطبقها ووظفها في هذه المسائل التي هي محل الدراسة.

وهذه التحقيقات التي وصفها بالنفاسة وجدتها في الغالب من إبداعاته -بعد اطلاعي على كثير من المصادر- وقد تأثر بها البعض فنقلها عنه- كما سيأتي-.

وهذه الأسباب قد استخلصتها من خلال الدراسة التحليلية للمسائل، وهي على النحو الآتي:

**السبب الأول: اختلاف التوجيه:**

١- ذكر الصبان في تحديد مقول القول في مقدمة ألفية ابن مالك رأيين:

**الأول:** أن مقول القول جملة (أحمَدُ رَبِّى اللهَ خَيرَ مَالِكِ)، وهي في محل نصب مفعول به، والجمل بعدها معطوفة عليها.

**والآخر:** أن جملة (أحمَدُ رَبِّى) إلى آخر النظم في محل نصب بالقول.

وقد ذهب الصبان إلى أنه لا تنافي بين الرأيين؛ لاختلاف التوجيه قائلا: "ويظهر لي حمل الأول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية، وجعل كل جملة مقولا مستقلا. وحمل الثاني على حالة ملاحظة العاطف من المحكي، واعتبار كون المقول مجموع الجمل، وجعل كل جملة جزء المقول"، ثم قال معقبا: "فاحفظه فإنه نفيس"(١).

(١) حاشية الصبان ص١٧، وينظر المسألة الأولى في المبحث الثاني.

٢- استدرك الصبان على الأشموني شرطًا من شروط الجملة الموصول بها، وهذا الشرط هو: ألا تكون معلومة لكل أحد، نحو: (جاء الذي حاجباه فوق عينيه).

**وقد رأى الصبان أن هذا المثال يمكن أن يُوجّه بتوجيهين:**

**الأول:** مَنْعُ تعيين مثل هذه الصلة للموصول؛ لأنها ثابتة لكل ذي حاجبين وعينين.

**والآخر:** جواز وقوع مثل هذه الصلة للموصول إذا أُريد الاستغراق. ثم قال معقبا: "فاستفده فإنه نفيس"(١).

**السبب الثاني:** اختياره ما هو مناسب للمقام، أو مراعاة المقام: ذكر الأشموني أن ابن مالك وَصَفَ (هِبَات) وهو جمع بـ(وافرة) وهو مفرد، وإن كان الأفصح أن يقول: (وافرات).

فأجاب الصبان بأن الإفراد في (وافره)؛ لاستعماله جمع القلة في الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء، فهو جمع كثرة بحسب المعنى، ثم قال معقبا: فاحفظه فإنه نفيس(٢).

**السبب الثالث:** اعتباره جهة المعنى على جهة اللفظ؛ لقوة المعنى: ذكر الأشموني أن (الذين) من الأسماء الموصولة بُنِيَ، والجمع من خواص الأسماء؛ لأنه لم يجر على سنن الجموع؛ لأنه أخص من (الذي)، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده.

وقد علق الصبان على قوله: (لأنه لم يجر على سنن الجموع) بأنه يَرِدُ عليه أن التثنية في (ذان، وتان، واللذان، واللتان) لم تجر أيضًا على سنن التثنية.

---

(١) حاشية الصبان ١/ ٢٣٨، وينظر المسألة الرابعة في المبحث الثاني.

(٢) حاشية الصبان ١/٢٨، وينظر المسألة الثانية في المبحث الثاني.

ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التثنية فيما ذكر على سنن التثنية لفظية، وجهة عدم جريان الجمع في (الذين) على سنن الجموع معنوية، والجهة المعنوية أقوى؛ فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية، ثم قال معقبا: "فاحفظه فإنه نفيس"(١).

**السبب الرابع:** اعتباره السماع في الحكم: فاستواء المذكر والمؤنث في (فعيل) إذا كان بمعنى فاعل كونه على زنة المصدر، النكتة مُوازنة السماع لا علامة الجواز باطراد.

فقد وافق الصبان البصريين –إلا الأخفش– في أنه لا يَجُوزُ الابتداء بالوصف من غير اعتماد على نفي أو استفهام؛ وقد ظهر هذا من خلال رده على ما استدل به الأخفش والكوفيون، فقال مجيبًا بمثل ما أجاب به البصريون: إن (خبير): خبر مقدم، و(بنو لهب) مبتدأ مؤخر، فهو على حد ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾، فـ(ظهير): خبر، و(الملائكة): مبتدأ، وقد صح الإخبار في الآية عن الجمع بالمفرد؛ لأن (ظهير) على وزن المصدر كـ(صهيل ونهيق)، والمصدر يُخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فكذا ما يُوازنه.

ومع موافقته إياهم فيما ذهبوا إليه، إلا أنه عقب على جوابهم بعبارة: "كذا قالوا"؛ لأنه رأى أن ما ذكروه من جواب فيه نظر، حيث قال: "وفيه: أنه يقتضي استواء المذكر والمؤنث في (فعيل) سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول، فينافي ما قالوه من أن محل استوائهما فيه إذا كان بمعنى مفعول.

(١) حاشية الصبان ١/٨٣، ٨٤، وينظر المسألة الثالثة في المبحث الثاني.

ويمكن التوفيق: بأن هذا شرط لقياسية الاستواء، فلا ينافي سماعه في (فعيل) بمعنى فاعل؛ لكونه على وزن المصدر، فتكون مُوازنة نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد، فاحفظه فإنه نفيس"[١].

السبب الخامس: مراعاة الرتبة: ذكر الصبان أن نحو: (فقائم زيد) – أي باقتران الخبر بالفاء مقدما على المبتدأ– لا يجوز؛ لأن المبتدأ وإن تأخر فرتبته التقديم، فالفصل حاصل تقديرًا، فلا يجوز اقتران الخبر بالفاء تقدم أو تأخر، وقد عقب على كلامه بقوله: "فافهمه فإنه نفيس"[٢].

السبب السادس: اختياره أن معيار الصواب فيما ينطق العربي أن يكون نطقه على سليقته: ذكر الأشموني أنه جاء في الشعر إعمال (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها، وَأُوِّلَ ذلك بالغلط، كما في قول الفرزدق:

**فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ***إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ**

وقد علق الصبان على قوله: (وقيل: غلط)، "أي: لحن، وفيه أن المعروف أن العربي لا يقدر أن يلحن، كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته، كذا في الروداني. ثم قال: والذي ينبغي ألا يُشك فيه أن ذلك إذا تُرك العربي وسليقته، أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يُشك في أنه لا يعجز عن ذلك؛ وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها، وأبو الأسود عربي وقد حكي قول بنته لأمير المؤمنين عليّ (ما أشدُّ الحر) بالرفع، فقول سيبويه في قصته مع الكسائي في مسألة: (كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي) مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك لا بد من تأويله، كأن يقال: المراد مُرْ مَن لم يسمع مقالة الكسائي ولم يدر القصة، أو نحو ذلك مما يقتضي نطقهم على سليقتهم

(١) حاشية الصبان ١/ ٢٨١، وينظر المسألة الخامسة في المبحث الثاني.

(٢) حاشية الصبان ١/ ٣٢٨، وينظر المسألة السادسة في المبحث الثاني.

الذي هو المعيار. ثم قال معقبا: "وهو كلام في غاية النفاسة طالما جرى في نفسي"(١).

**السبب السابع:** مراعاته الفروق بين الأدوات: فقد راعى الفروق بين أدوات النفي في اقتران جملة الحال الفعلية التي فعلها مضارع بالواو مع (لم) أو(لمَّا)، دون (لا) و(ما)، والفرق كما ذكر في جوابه: أن مُضي المنفي بـ(لم) أو (لما) في المعنى قرَّبهُ من الفعل الماضي الجائز الاقتران بالواو، وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور، بخلاف المنفي بـ(ما) أو (لا)، ثم قال معقبا: "فتدبره فإنه نفيس"(٢).

(١) حاشية الصبان ٣٦٥/١، ٣٦٦، وينظر المسألة السابعة في المبحث الثاني.

(٢) حاشية الصبان ٢٨٠/٢، وينظر المسألة الثامنة في المبحث الثاني.

## المطلب الرابع: تأثره وتأثيره

ذكرت سابقا أن هذه التحقيقات التي وصفها الصبان بالنفاسة وجدتها في (الغالب) من إبداعاته –بعد اطلاعي على كثير من المصادر– وقد تأثر بها البعض فنقلها عنه.

**أولا– تأثره:**

تأثر الصبان بـ(الروداني) حيث نقل عنه قوله: "المعروف أن العربي لا يقدر أن يلحن، كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته، كذا في الروداني، ثم قال: والذي ينبغي ألا يُشك فيه أن ذلك إذا تُرك العربي وسليقته، أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يُشك في أنه لا يعجز عن ذلك؛ وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها، وأبو الأسود عربي وقد حكي قول بنته لأمير المؤمنين عليّ (ما أشدُّ الحر) بالرفع، فقول سيبويه في قصته مع الكسائي في مسألة: (كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي) مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك لا بد من تأويله، كأن يقال: المراد مُرْ مَن لم يسمع مقالة الكسائي ولم يدر القصة، أو نحو ذلك مما يقتضي نطقهم على سليقتهم الذي هو المعيار.أ.هـ."[(١)].

**ثانيًا– تأثيره:**

أثر الصبان فيمن بعده؛ وممن نقل عنه بعض التحقيقات من مسائل النفيس الشيخ الخضري، مصرحا باسمه قليلا، وغير مصرح به كثيرًا، وهذه المسائل هي:

١– **قال الخضري:** "قال الأشموني: وجملة (أَحْمَدُ ربي إلخ) محلها نصب بالقول، والجمل بعدها معطوفة عليها، أي: فكل جملة في محل نصب. وقال السندوبي: (أحمد ربي) إلى آخر الكتاب في محل نصب بالقول،

(١) حاشية الصبان ١/٣٦٥، ٣٦٦، وينظر: المسألة السابعة في المبحث الثاني.

فكل جملة لا محل لها؛ لأنها جزء مقول كالزاي من زيد، ولا تنافي لإمكان حمل الأول على ملاحظة العاطف من الحكاية لا من المحكي، فكل جملة مقول مستقل والثاني بالعكس، فمجموع الجمل مقول، أفاده الصبان"[١].

٢- **قال الخضري:** "(قوله) : بهباتٍ وَافِرة، أي: عَطِيَّاتٍ تامة، ولم يقل (وافرات) مع أن الأفصح المطابقة في جمع القلة مطلقا جبرا لقلته، وفي جمع الكثرة للعاقل لشرفه؛ لأن (هبات) وإن كان جمع قلة، لأن جمعي السلامة منها عند سيبويه، لكنه مستعمل في الكثرة معنى بقرينةِ مقام الدُّعاءِ، والأفصح في الكثرة لغير العاقل الإفراد"[٢]. وهذا ما قاله الصبان قبله.

٣- **قال الخضري:** "بقي أن لا تكون معلومة لكل أحد، نحو: (جاء الذي حاجباه فوق عينيه)، إلا عند إرادة الاستغراق"(٣). وهذا ما قاله الصبان قبله.

٤- **قال الخضري:** "وكما تمتنع في المثبت تمتنع في المنفي بـ(لا )... والمنفي بـ(ما)... بخلاف المنفي بـ(لم) أو (لما)؛ فإن مُضيه يقربه من الماضي الجائز الاقتران بها"(٤). وهذا ما قاله الصبان قبله.

---

(١) حاشية الخضري ١/١٢.

(٢) حاشية الخضري ١/١٧.

(٣) حاشية الخضري ١/١٤٣.

(٤) حاشية الخضري ١/٤٤٨.

## المبحث الثاني: مسائل النفيس عند الصبان- دراسة تحليلية

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل مسائل النفيس عند الصبان التي وردت في الحاشية، وجاءت في صورة مسائل، مرتبة بحسب ترتيب الحاشية:

### المسألة الأولى: مقول القول في مقدمة ألفية ابن مالك

في قول الناظم[١]:

**قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ مالِك***أحمَدُ رَبِّى اللهَ خَيرَ مَالِكِ**

**قال الأشموني:** "وجملة (هُوَ ابنُ مالِك) معترضة بين قال ومقوله لا محل لها من الإعراب... وموضع الجملة نصب مفعول لـ(قال)... ومحل هذه الجملة – وأستعين الله–أيضًا نصب عطفًا على جملة أحمد"[٢].

وقال الصبان: "وعبارة السندوبي وجملة (أحمَدُ رَبِّى) إلى آخر الكتاب في محل نصب؛ لأنها محكية بالقول"، وقد رأى الصبان أنه لا تنافي بين الرأيين، فقال: "ويظهر لي حمل الأول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية، وجعل كل جملة مقولا مستقلا.

وحمل الثاني على حالة ملاحظة العاطف من المحكي، واعتبار كون المقول مجموع الجمل، وجعل كل جملة جزء المقول، فاحفظه فإنه نفيس"[٣].

(١) ألفية ابن مالك ص٩.

(٢) شرح الأشموني ١/١٦، ١٧، ٢١.

(٣) حاشية الصبان ١/١٧.

**الدراسة التحليلية:**

من الجمل السبع التي لها محل من الإعراب: الجملة الواقعةُ مفعولًا به، ومحلها النصبُ[١]، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾.[مريم من/٣٠]، ونحو قول الناظم السابق.

وقد ذكر شُراح الألفية قولين في تحديد مقول القول في البيت السابق:

القول الأول: ذكر الأشموني أن مقول القول جملة (أحمَدُ رَبِّى اللهَ خَيرَ مَالِكِ)، وهي في محل نصب مفعول به، والجمل بعدها معطوفة عليها، أي: فكل جملة في محل نصب، وهذا ما صرّح به بَعْدُ عند شرحه للبيت الثالث من أبيات الألفية، حيث قال: (وَأستَعِينُ اللهَ فِي أَلفِيَّه)[٢] في محل نصب عطفًا على جملة (أحمد...)[٣].

وذكر ذلك الصبان بعبارة: "والجمل بعدها- أي بعد جملة (أحمَدُ رَبِّى اللهَ خَيرَ مَالِكِ)- معطوفة عليها"[٤]. وهو قول المرادي والمكودي قبلهما.

قال المرادي: "(قال) فعل ماض واوي العين مفتوحها متعد إلى واحد، وإذا وقعت بعده جملة محكية به فهي في موضع مفعوله، والمحكي به في الرجز (أحمد ربي ...)إلخ، وقوله: (هو ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومحكيه"[٥].

وقال المكودي: "وقوله: (هُوَ ابنُ مالِك) جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين (قال) ومحكيه، و(أحمد) فعل مضارع من حمد، و(ربى)

(١) ينظر: مغني اللبيب ص٥٣٨.

(٢) أي من قوله: وَأستَعِينُ اللهَ فِي أَلفِيَّه *** مَقَاصِدُ النَّحوِ بهَا مَحوِيَّه. الألفية ص٩.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ٢١/١.

(٤) حاشية الصبان ١٧/١.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٢٦١/١.

مفعول، و(الله) بدل منه، و(خير مالك) بدل بعد بدل...، و(أستعين) جملة معطوفة على (أحمد)، وما بعده محكي (قال) إلى آخر الرجز"[١].

القول الآخر: ذكر السندوبي أن جملة (أحمَدُ رَبِّى) إلى آخر النظم في محل نصب بالقول، أي: "فكل جملة لا محل لها؛ لأنها جزء مقول، كالزاي من (زيد)"[٢].

وعلى القول الثاني ألغز ابن غازي المكناسي[٣] فقال [من الرجز]:

**حاجَيْتُكُمْ مَعْشَرَ جَمْعِ النُّبلا***المعْرِبينَ مُفْرَدا وجُمَلا**

**مَا أَلْفُ بَيْتٍ دون شَطْرٍ نُصِبَتْ***بِوَتِدٍ مِنْها رَقِيتُم في الْعُلاَ؟**

وقد أجاب العالم الموريتاني أبَّاه بن أبُّوه[٤] نظمًا فقال:

**ألفيةُ ابن مالك الحبر الأجلْ***هي الجواب، ما عدا الشطر الأولْ**

**نَصْبُ محلِّها بـ(قال) قد ظهرْ***وكون (قال) وتِدًا فيه نظرْ[٥]**

(١) شرح المكودي ص٦.

(٢) حاشية الخضري ١٢/١.

(٣) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي، أبو عبد الله، مؤرخ حاسب فقيه، من المالكية، من مؤلفاته: غنية الطلاب في شرح منية الحسّاب، وكليات فقهية على مذهب المالكية، وإتحاف ذوي الاستحقاق– شرح لألفية ابن مالك، وغير ذلك، توفي بفاس سنة (٩١٩هـ). ينظر: الأعلام للزركلي ٣٣٦/٥.

(٤) لم أجد له تعريفًا.

(٥) ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بُونا في علوم النحو والصرف ص١٣.
وهو المختار بن محمد سعيد، المعروف بالمختار بن بُونا الجكني الشنقيطي، توفي سنة (١٢٢٠هـ). ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب للدكتور محمد المختار ولد أباه، ص٤٥٧.

ومراده أن غير الشطر الأول الذي هو:

**قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ مالِك***.....**

أي من قوله: (أحمَدُ رَبِّى اللهَ خَيرَ مَالِكِ) إلى آخر النظم جملة في محل نصب لـ(قال).

**رأي الصبان:**

بعد أن ذكر الشيخ الصبان قولي الأشموني والسندوبي في تحديد مقول القول من بيت الألفية رأى أنه لا تنافي بينهما؛ إذ يمكن حَمْلُ كل قول على وجه، فلم يرفضهما، ولم يُرجح أحدهما على الآخر، قال: "ويظهر لي حمل الأول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية، وجعل كل جملة مقولا مستقلا.

وحمل الثاني على حالة ملاحظة العاطف من المحكي، واعتبار كون المقول مجموع الجمل، وجعل كل جملة جزء المقول، فاحفظه فإنه نفيس"[(١)].

وبيان كلامه: أننا إذا قلنا: إن مقول القول جملة (أحمَدُ رَبِّى اللهَ خَيرَ مَالِكِ)، والجمل بعدها معطوفة عليها – أي: فكل جملة في محل نصب– فهذا محمول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية لا من المحكي، فكل جملة مقول مستقل.

وإذا قلنا: إن جملة (أحمَدُ رَبِّى) إلى آخر النظم في محل نصب بالقول فهذا محمول على العكس، أي: على حالة ملاحظة العاطف من المحكي لا من الحكاية، فمجموع الجمل مقول، وكل جملة هي جزء المقول.

فلا تنافي بين القولين عند الصبان؛ لاختلاف التوجيه، وهذا سبب قوله: "فاحفظه فإنه نفيس".

---

(١) حاشية الصبان ص١٧.

وقد وافقه الشيخ الخضري فيما ذهب إليه فنقل عنه هذين التوجيهين، ثم قال: "أفاده الصبان"[(١)].

**رأي الباحث:**

الظاهر عندي أن مقول القول هو جملة: (أحمَدُ رَبِّى اللهَ خَيرَ مَالِكِ) فقط، وأن الجمل كلها معطوفات عليها، وهي في محل نصب؛ لسلامته من التأويل، وهو ما ذهب إليه المرادي والمكودي والأشموني.

أما قول السندوبي: إن (كل الألفية هي مقول القول) فالظاهر عندي أنه اقتضاء القول أن الشيخ قد قالها في مجلس واحد، وهذا بعيد، فظهر لي القول الأول.

## المسألة الثانية: وصف الجمع بالمفرد

قال ابن مالك(٢):

**واللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَه***لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ**

ذكر الأشموني أنه وَصَفَ (هِبَات) وهو جمع بـ(وافرة) وهو مفرد؛ لتأوله بجماعة، وإن كان الأفصح أن يقول: (وافرات)؛ لأن هبات جمع قلة[(٣)]، والأفصح في جمع القلة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقًا

---

(١) حاشية الخضري ١٢/١.

(٢) ألفية ابن مالك ص٩.

(٣) هذا على رأي من يقول: إن جمع المؤنث السالم من جموع القلة، فالمسألة خلافية بين العلماء، ومن الآراء فيها:

الأول: أن جمعي السلامة من جموع القلة، وهو رأي سيبويه، وتبعه ابن يعيش وابن الحاجب والأشموني. ينظر: الكتاب ١٤١/٢، وشرح المفصل ٥ /٩،١٠، وكافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٤٦٥/٣، وشرح الأشموني ٢٨/٤.

الثاني: أن جمعي السلامة مشتركان بين القليل والكثير، وهو رأي ابن الأنباري، وقد نسبه الفيومي في المصباح المنير إليه وإلى ابن خروف، ونسبه الرضي إلى ابن خروف =

المطابقة، نحو: (الأجذاع انكسرت ومنكسرات)، و(الهندات والهنود انطلقن ومنطلقات)، والأفصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الإفراد، نحو: (الجذوع انكسرت ومنكسرة)[١].

وقد أجاب الصبان عن المصنف بأن الإفراد في (وافره)؛ لاستعماله جمع القلة في الكثرة، كما هو المناسب لمقام الدعاء، فهو جمع كثرة بحسب المعنى، فاحفظه فإنه نفيس[٢].

**الدراسة التحليلية:**

من أنواع النعت: النعت الحقيقي، وهو ما دل على معنى في نفس منعوته.

وحكمه: وجوب مطابقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من: أوجه الإعراب الثلاثة، ومن التعريف والتنكير، ومن التذكير والتأنيث، ومن الإفراد والتثنية والجمع[٣]، نحو: (جاءَ الرجلُ العاقلُ، ورأيتُ الرجلَ العاقلَ، ومررتُ بالرجلِ العاقلِ، وجاءَت فاطمةُ العاقلةُ، ورأيت فاطمةَ العاقلةَ، ومررت بفاطمةَ العاقلةِ، وجاءَ الرجلانِ العاقلانِ، ورأَيتُ الرجلين العاقلين، وجاءَ الرجالُ العُقلاءُ، ورأيتُ الرجالَ العُقلاءَ، ومررتُ بالرجالِ العقلاءِ، وجاءَت

---

=

وحده. ينظر: أسرار العربية ص٣٥٧،٣٥٨، والمصباح المنير ٦٩٥/٢، وشرح الكافية ٤٦٦/٣.

الثالث: أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة، فيصلحان لهما، وهو رأي الرضي. ينظر: شرح الكافية ٤٦٦/٣.

(١) ينظر: شرح الأشموني ٢٨/١، ٢٩.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٢٨/١.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٧٢، ٢٧٣.

الفاطماتُ العاقلاتُ، ورأيت الفاطماتِ العاقلاتِ، ومررتُ بالفاطماتِ العاقلاتِ).

وبناء على ما تقرر فما الحكم إذا كان الموصوف جمعًا مؤنثًا لغير العاقل؟ هل تكون المطابقة بين الصفة والموصوف؟

والإجابة عن هذا التساؤل ستكون في ضوء ما قاله الشيخ ابن مالك (بِهِبَاتٍ وَافِرَه) حيث جاء الموصوف جمعًا مؤنثًا، وجاءت الصفة مفردة، فالمسألة فيها رأيان:

الرأي الأول: ذهب الأشموني وابن طولون إلى أن الأفصح المطابقة.

قال الأشموني: وَصَفَ (هِبَات) وهو جمع بـ(وافرة) وهو مفرد، وإن كان الأفصح أن يقول: (وافرات)؛ لأن هبات جمع قلة، والأفصح في جمع القلة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقًا المطابقة، نحو: (الأجذاع انكسرت ومنكسرات)، و(الهندات والهنود انطلقن ومنطلقات)، والأفصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الإفراد، نحو: (الجذوع انكسرت ومنكسرة).

ولما رأى أن قول الناظم لم يسلم من الاعتراض رأى أنه كان من الأحسن أن يقول:

**واللهُ يَقْضِي بالرضا والرحمه***لِي وَلَهُ وَلِجَمِيْعِ الأُمَّه**[1].

وقال ابن طولون: ولم يقل : (وافرات) المطابق لـ(هبات)؛ لأن جمع السلامة من جموع القلة... ولو قال الناظم:

**واللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ جَمَّهْ***لِي وَلَهُ وَلِجَمِيْعِ الأُمَّه**

لكان أولى"[2].

(١) ينظر: شرح الأشموني ١/٢٨، ٢٩.

(٢) شرح ابن طولون ١/٣٦.

فهما يريان أن جمع المؤنث (هبات) لما كان من جموع القلة وهو هنا لغير العاقل؛ فالأفصح المطابقة، فيقال: (وافرات)؛ محافظة على المطابقة اللفظية.

ووجه الفصاحة في مطابقة الوصف لجمع القلة العاقل وغير العاقل: أن العاقل منظور إليه فاعتني بشأنه في المطابقة، بخلاف غيره، وَطُوبِقَ جمع القلة لغير العاقل؛ جبرًا للقلة[1].

**وتبعهما السندوبي في هذا حيث قال: "ولو قال:**

**والله يقضي بالرضا..... ..... لوفّى بالمراد"**[2].

**الرأي الآخر: المطابقة وعدمها سيان.**

فقد ذكر الأستاذ عباس حسن أنه يستثنى من المطابقة الحتمية: إذا كان المنعوت جمع تكسير للمذكر غير العاقل، نحو: (كتب)، فيجوز في نعته الحقيقي أن يكون مفردًا مؤنثًا، فنقول: (اقتنيت الكتب الغالية). وجمع مؤنث سالمًا، نحو: (اقتنيت الكتب الغاليات). وجمع تكسير للمؤنث، نحو: (اقتنيت الكتب الغوالي)، كما يجوز أن يكون جمع تكسير للمذكر، نحو: (اقتنيت الكتب الأحاسن) جمع الأحسن، إن لُوحِظ في المنعوت مفرده المذكر غير العاقل.

ثم قال: إن الحكم السالف يسري كذلك على الجموع الدالة على المؤنث إذا كان مفردها مؤنثًا لا يعقل؛ سواء أكانت تلك الجموع التكسير أم كانت مختومة بالألف والتاء المزيدتين، نحوَ: (السفن جارية، أو: جاريات، أو: جوارِ)، و(السفينات جارية، أو جاريات، أو جوار) [3].

(١) ينظر: شرح الأشموني ٢٨/١، ٢٩.

(٢) شرح السندوبي ص١٥.

(٣) ينظر: النحو الوافي ٤٤٦/٣- ٤٤٨.

وبناء على هذا التقرير: فالمطابقة وعدمها سيان، فيجوز: بِهِبَاتٍ (وَافِرَه، أو: وافرات).

**رأي الصبان:**

رَأَى الصبان أن الاعتراض الذي وجّهه الأشموني إلى المصنف من عدم مطابقته بين الصفة والصفة في بيت الألفية يمكن أن يُجَاب عنه، فقد قال: "ويظهر لي في الجواب عن المصنف: أن الإفراد لاستعماله جمع القلة في الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء، فهو جمع كثرة بحسب المعنى، فاحفظه فإنه نفيس"(١).

وبيان ذلك: أن الإفراد في (وافره) لاستعماله جمع القلة (هبات) في الكثرة معنى بقرينةِ مقام الدُّعاء، والأفصح في جمع الكثرة لغير العاقل الإفراد، وبهذا الجواب سلم كلام الشيخ ابن مالك من الاعتراض عليه، ولذلك قال الصبان معقبًا: "فاحفظه فإنه نفيس".

وقد تأثر به الشيخ الخضرى؛ فأجاب بمثل ما أجاب به الصبان، لكنه لم يصرح باسمه(٢).

**رأي الباحث:**

الواضح من خلال الدراسة للمسألة أن اعتراض الأشموني على بيت الألفية قائم على مراعاته جانب اللفظ، وذلك من خلال اختياره المطابقة اللفظية بين الصفة والموصوف، وهذا ما اتضح من قوله: (وإن كان الأفصح وافرات).

(١) حاشية الصبان ٢٨/١.

(٢) ينظر: حاشية الخضري ١٧/١.

والأولى عندي مراعاة جانب المعنى للقرينة، فالإفراد في (وافره) لاستعماله جمع القلة (هبات) في الكثرة، كما هو المناسب لمقام الدعاء، فهو جمع كثرة بحسب المعنى.

وأيضا فإن الجواب الذي ذكره الشيخ الصبان به يسلم نظم ابن مالك من التصحيح.

**المسألة الثالثة: علة بناء (الذينَ) مع وجود علة الإعراب**

نبَّه الأشموني في شرحه على علة الإعراب لبعض الكلمات بقوله: "إنما أعربت (أيّ) الشرطية والاستفهامية والموصولة، (وذان، وتان، واللذان، واللتان)؛ لضعف الشبه بما عارضه في (أيّ) من لزوم الإضافة، وفي البواقي من وجود التثنية، وهما من خواص الأسماء...".

ولما علل لإعراب ما سبق لوجود خواص الأسماء فيها، ذكر أن الاسم الموصول (الذين) مبنيّ مع جمعه، والجمع من خواص الأسماء، حيث قال: "وإنما بُنِيَ (الذين) وإن كان الجمع من خواص الأسماء؛ لأنه لم يجر على سنن الجموع؛ لأنه أخص من (الذي)، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده"(١).

وقد علق الصبان على قوله: (لأنه لم يجر على سنن الجموع) بأنه يَرِدُ عليه أن التثنية في (ذان، وتان، واللذان، واللتان) لم تجر أيضًا على سنن التثنية لما مر.

ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التثنية فيما ذكر على سنن التثنية لفظية، وجهة عدم جريان الجمع في (الذين) على سنن الجموع معنوية،

(١) شرح الأشموني ١/٨٢- ٨٤.

والجهة المعنوية أقوى؛ فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية، فاحفظه فإنه نفيس[١].

**الدراسة التحليلية:**

الموصول الاسمي ضربان: مذكر ومؤنث، وكل منهما مفرد أو مثنى أو جمع.

والمثنى منه: (اللذان واللتان) بالألف رفعا، و(اللذين واللتين) نصبا وجرًّا، تقول: (جاءني اللذان قاما، واللتان قامتا)، و(رأيت اللذين قاما، واللتين قامتا)، و(مررت باللذين قاما، واللتين قامتا) وقد أُعربَا؛ لِضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة التثنية، والتثنية من خصائص الأسماء.

قال ابن مالك: "ولما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة، ولحقت (الذي والتي)، وكان لحاقها لهما معارضا لشبههما بالحروف أعربا في التثنية، كما جُعلت إضافة (أي) معارضة لشبهها بالحروف فأعربت"[٢].

أما الجمع منه، نحو: (الذين) ففيه خلاف من حيث الإعراب والبناء على قولين:

**القول الأول:** البناء عند أكثر العرب، فنقول: (جاءني الذين قاموا، ورأيت الذين قاموا، ومررت بالذين قاموا).

**والقول الآخر:** الإعراب في لغة هذيل وعقيل، فيقال: (نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا)[٣].

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٨٣/١، ٨٤.

(٢) شرح التسهيل ١٩١/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٩١/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٤٥/١، والتصريح ١٥٣/١.

والسؤال لمن قالوا بالبناء: لماذا بُنِيَ (الذين) مع جمعه، والجمع من خصائص الأسماء؟ ولم يُعرب كما أُعرب (اللذين واللتين) مع مجيئهما على صورة التثنية، والتثنية من خصائص الأسماء أيضًا.

والجواب عند ابن مالك أجده في قوله: "ولم يعرب أكثر العرب (الذين) وإن كان الجمع من خصائص الأسماء؛ لأن (الذين) مخصوص بأولي العلم، و(الذي) عام، فلم يجْرِ على سنن الجموع المتمكنة، بخلاف (اللَّذَينِ واللَّتينِ)، فإنهما جرتا على سنن المثنيات المتمكنة لفظا ومعنى"(١).

وقريب من تعليله ما ذكره المرادي: "فإن قلت: قد تقدم أن تثنية اسم الإشارة، وتثنية (الذي والتي) أعربت؛ لأن التثنية من خواص الأسماء فعارضت شبه الحرف، فهلا أُعرب (الذين)؟ لأن الجمع من خواص الأسماء كالتثنية.

قلت: لما لم يجر على سنن الجموع؛ لكونه أخص من واحده كما تقرر لم تعتبر معنى الجمعية فيه، فبقى على بنائه"(٢).

وهذا ما علل به الأشموني أيضًا، حيث قال: "وإنما بُني (الذين) وإن كان الجمع من خواص الأسماء؛ لأنه لم يجر على سنن الجموع؛ لأنه أخص من (الذي)، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده"(٣).

وقد ذكر هذا التعليل غير واحد من النحويين، كأبي حيان والدماميني والشاطبي والشيخ خالد الأزهري(٤).

---

(١) شرح التسهيل ١/١٩١.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١/٤٢٤، ٤٢٥.

(٣) شرح الأشموني ١/٨٣، ٨٤.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٢٨، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢/١٨٩، والمقاصد الشافية ١/٤٣٨، والتصريح ١/٥١

**رأي الصبان:**

لم يُسلِّم الشيخ الصبان بما أورده الأشموني وغيره في الجواب السابق في أن علة بناء (الذين): أنه لم يجر على سنن الجموع؛ لأنه أخص من (الذي)، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده.

لأن ذلك يمكن أن يقال في: (ذان، وتان، واللذان، واللتان)، فهي لم تجر أيضًا على سنن التثنية، ومع ذلك أعربت.

وقد رأى أنه يمكن التوفيق بين ما قالوه وما أورده عليهم: بأن جهة عدم جريان التثنية فيما ذكر على سنن التثنية لفظية، وجهة عدم جريان الجمع في (الذين) على سنن الجموع معنوية، والجهة المعنوية أقوى؛ فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية.

**رأي الباحث:**

١-إن الحكم بإعراب (اللذين، واللتين) لضعف الشبه بالحرف بما عارضه من وجود التثنية، وهي من خواص الأسماء، كان ينبغي أن يكون في الجمع (الذين) كذلك؛ لأن الجمع من خواص الأسماء كالتثنية؛ إذ لا فرق في هذا بين التثنية والجمع في الظاهر.

أقول كما قال علماؤنا: لما كان الاسم الموصول (الذين) مخصوصًا بأولي العلم، و(الذي) عامًا بُنِي الجمع؛ لأنه لم يجْرِ على سنن الجموع المتمكنة لفظًا ومعنى، بخلاف (اللَّذَينِ واللَّتينِ)، فإنهما جرتا على سنن المثنيات المتمكنة لفظا ومعنى.

٢-إن اعتُرِضَ بأن ذلك يمكن أن يقال في: (ذان، وتان، واللذان، واللتان)، فهي لم تجر أيضًا على سنن التثنية، ومع ذلك أعربت.

فالجواب كما قال الشيخ الصبان: أن جهة عدم جريان التثنية فيما ذكر على سنن التثنية لفظية، وجهة عدم جريان الجمع في (الذين) على

سنن الجموع معنوية، والجهة المعنوية أقوى؛ فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية.

فالصبان اعتبر جهة المعنى على جهة اللفظ؛ لقوة المعنى، لذلك قال معقبا: فاحفظه فإنه نفيس.

**المسألة الرابعة: من شروط جملة صلة الموصول**

استدرك الصبان على الأشموني شرطًا من شروط الجملة الموصول بها فقال: "بَقِيَ من الشروط: ألا تكون معلومة لكل أحد، نحو: (جاء الذي حاجباه فوق عينيه)، قاله يس نقلًا عن المصنف[1].

ولعل وجه عدم تعيين مثل هذه الصلة للموصول؛ لثبوتها لكل ذي حاجبين وعينين، وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال إذا قُصِدَ الاستغراق، فاستفده فإنه نفيس"[2].

**الدراسة التحليلية:**

**يشترط في الجملة الواقعة صلة للموصول شروط:**

١- أن تكون معهودة، أو مُنزلة مَنزلة المعهودة، فالمعهودة، نحو: (جاء الذي قام أبوه). والمنزلة منزلة المعهودة هي: الواقعة في معرض التهويل والتفخيم، كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه من/٧٨].

٢- أن تكون مشتملة عَلَى ضَمِيرٍ مطابق للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما؛ ليحصل الربط بينهما.

٣- أن تكون خبرية لفظًا ومعنى، فلا يجوز: (جاء الذي اِضْرِبْهُ)، أو: (ليته قائم)، أو: (رحمه الله).

---

(١) لم أجد هذا الكلام في حاشية الشيخ يس.

(٢) حاشية الصبان ١/ ٢٣٨.

٤- أن تكون غير تعجبية، فلا يجوز: (جاء الذي ما أحسنه!).

٥- ألا تستدعي كلامًا سابقًا، فلا يجوز: (جاء الذي لكنه قائم)[١].

٦- ألا تكون معلومة لكل أحد، نحو: (جاء الذي حاجباه فوق عينيه).

وهذا الشرط الأخير استدركه الشيخ الصبان على الأشموني، وقد حكى أن الشيخ يس قاله نقلًا عن المصنف.

**قال ابن مالك:**

**ولا تَصِلْ بجملة إن لم يُفِدْ***وَصْلٌ بها تعيينَ مفهومٍ قُصِد**

**وليس شرطًا كونُ ما تَضَمَّنُ***يُعْلَمُ بل إبهامُه قد يَحْسُنُ**

"أي: لا تَصِلْ بجملة لا يَجْهَلُ معناها أحد، نحو: (جاء الذي حاجباه فوق عينيه)"[٢].

**رأي الصبان:**

**رأى الصبان أن قول المصنف يمكن أن يُوجّه بتوجيهين:**

الأول: مَنْعُ تعيين مثل هذه الصلة للموصول؛ لأنها ثابتة لكل ذي حاجبين وعينين، والشرط كما ذكر ابن مالك: ألا تكون معلومة لكل أحد، ونقله عنه الشيخ يس.

والآخر: جواز وقوع مثل هذه الصلة للموصول إذا أُريد الاستغراق.

وهذا هو المراد من قوله: "...وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال إذا قُصِدَ الاستغراق"، ثم قال معقبا: "فاستفده فإنه نفيس"، وإنما كان نفيسًا عنده لاختلاف التوجيه في المثال، وحمْله إياه على وجه الجواز بتأويل.

(١) ينظر: شرح الأشموني ١/٢٣٤- ٢٣٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٢٨٧.

وتبعه في هذا التأويل الشيخ الخضري، لكنه لم يصرح باسمه، قال: "بقي أن لا تكون معلومة لكل أحد، نحو: (جاء الذي حاجباه فوق عينيه)، إلا عند إرادة الاستغراق"(١).

**رأي الباحث:**

أرى أن الأصل امتناع الصلة بجملة لا يَجْهَلُ معناها أحد كما ذكر الشيخ ابن مالك وتبعه الشيخ يس في النقل عنه، فلا يجوز نحو: (جاء الذي حاجباه فوق عينيه)، ونحوه أن يُقال: (جاء الذي يتنفس)، فالأولى عدم التأويل، أما حَمْلُ الشيخ الصبان المثال على وجه الجواز بتأويلِ قَصْدِ الاستغراق ففيه تكلف.

**المسألة الخامسة: الإخبار عن الجمع بالمفرد**

قال الأشموني: "وَقَدْ يَجُوزُ الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفي أو استفهام، نَحْوَ: (فَائِزٌ أُولُوا الرَّشَد)(٢)، وهو قليل جدا، خلافًا للأخفش والكوفيين(٣)، ولا حجة في قوله:

**خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيًا***مقالةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيرُ مَرَّتِ(٤)**

---

(١) حاشية الخضري ١/١٤٣.

(٢) هذا جزء بيت من الألفية، وقبله:

مبتدأ زيد وعاذر خبر***إن قلت زيد عاذر من اعتذر

وأوّل مبتدأ والثاني***فاعل اغنى في أسار ذان

وقس كاستفهام النفي وقد***يجوز نحو فائز أولو الرّشد

ألفية ابن مالك ص١٧.

(٣) ينظر المسألة تفصيلًا في: شرح التسهيل ١/ ٢٧٣، ٢٧٤، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص ٢٧٢، ٢٧٣، والمقاصد الشافية ١/٦٠٣، ٦٠٤، والمقاصد النحوية ١/٤٨٩، والتصريح ١/٥١٢، ٥١٣، والهمع ١/٣٦٢.

(٤) البيت من الطويل لرجل من الطائيين في المقاصد النحوية ١/٤٨٧، وبلا نسبة في =

لجواز كون الوصف خبرا مقدما على حد: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾"[١]. [التحريم من/٤].

وقد ذكر الصبان أن قول الأشموني: "على حد...إلخ، جواب عما يقال: كيف أخبر عن الجمع بالمفرد؟

وحاصله: أنه على طريقه الآية وتوجيهها أن (ظهير) على وزن المصدر كـ(صهيل، ونهيق)، والمصدر يُخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فكذا ما يُوازنه، كذا قالوا.

وفيه: أنه يقتضي استواء المذكر والمؤنث في (فعيل) سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول، فينافي ما قالوه[٢] من أن محل استوائهما فيه إذا كان بمعنى مفعول.

---

=

شرح ابن الناظم ص٧٥، وتخليص الشواهد ص١٨٢. وقوله: (خبير): من الخبرة وهو العلم بالشيء، يقال: فلان خبير بهذا أي: عالم به، و(بنو لهب) هو من بني نصر بن الأزد، وهم أزجر قوم، وقيل: (لهب) حي من الأزد، و(ملغيًا): من الإلغاء، يقال: لغيت كلامه إذا عديته ساقطًا. والمعنى: أن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة؛ فلا تلغ كلام رجل لهبي إذا زجر أو عاف حين تمر عليه الطير. والشاهد في قوله: (خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ)؛ حيث سد الفاعل مسد الخبر من غير اعتماده على استفهام أو نفي، وهذا جائز عند الكوفيين والأخفش. ينظر: المقاصد النحوية ٤٨٨/١، ٤٨٩.

(١) شرح الأشموني ٢٨٠/١، ٢٨١.

(٢) وقد ذكر هذا أيضا في باب كان وأخواتها، قال: "...فعيلًا لا يستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد إلا إذا كان بمعنى مفعول". حاشية الصبان ٣٤٠/١.

ويمكن التوفيق: بأن هذا شرط لقياسية الاستواء، فلا ينافي سماعه في (فعيل) بمعنى فاعل؛ لكونه على وزن المصدر، فتكون مُوازنة نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد، فاحفظه فإنه نفيس"[1].

**الدراسة التحليلية:**

يأتي الحديث عن هذه المسألة –الإخبار عن الجمع بالمفرد التي هي محلّ الدراسة– في سياق المسألة الخلافية المشهورة بين النحويين: حكم الابتداء بالوصف من غير اعتماد على نفي أو استفهام، وقد اشتُهِرَ الخلاف فيها على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب البصريون إلا الأخفش إلى أنه لا بد من اعتماد الوصف على نفي أو استفهام، نحو: (ما قائم الزيدان)، و(أقائم الزيدان؟)، فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ.

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر [من البسيط]:

**أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا *** إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا**[2]

وبقول الآخر [من الطويل]:

**خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا *** إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ**[3]

---

(١) حاشية الصبان ١/ ٢٨١.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٦٩/١، واللمحة ٢٩٩/٢، وأوضح المسالك ١/ ١٩٠، والمقاصد الشافية١/ ٥٩٨، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٢. وقوله: (أقاطن): من قطن بالمكان يقطن، أقام به وتوطنه فهو قاطن، وقوله: (ظعنًا) من ظعن يظعن، من باب فتح يفتح إذا سار. والمعنى: قوم سلمى التي هي المحبوبة، وهي بينهم، هل هم مقيمون أم نووا الرحيل والانتقال؟ فإن كانوا نووا الرحيل، فعيش من يقيم ويتخلف عنهم يكون عجيبًا. والشاهد في قوله: (أقاطن قوم سلمى)، حيث سد الفاعل –وهو قوله: (قوم سلمى)– مسد الخبر، وقد اعتمد على استفهام.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٦٩/١، واللمحة ٢٩٩/٢، وأوضح المسالك ١/ =

المذهب الآخر: ذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا: (قائم الزيدان)، فـ(قائم): مبتدأ، و(الزيدان): فاعل سد مسد الخبر.

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر السابق:

**خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيًا***مقالةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيرُ مَرَّتِ**

فـ(خبير): مبتدأ، و(بنو لهب): فاعل سد مسد الخبر.

**رَدُّ البصريين على ما استدل به الأخفش والكوفيون:**

ردَّ البصريون ما استدل به الأخفش والكوفيون فقالوا: لا حجة لهم في البيت السابق؛ لجواز كون الوصف (خبير): خبرًا مقدمًا، و(بنو لهب): مبتدأ مؤخرا.

وهنا يأتي السؤال للبصريين: كيف صح الإخبار بـ(خبير) –وهو مفرد– عن الجمع (بنو لهب)؟

والجواب: أن (خبير) صح الإخبار به عن الجمع (بنو لهب)؛ لأنه على وزن (فعيل)، و(فعيل) على وزن المصدر كـ(صهيل)، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فأُعطي حكم ما هو على زِنَتِهِ، فهو على حد: قوله تعالى: ﴿وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾.

---

=

١٨٩، والمقاصد الشافية١/ ٥٩٨، والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٥. وقوله: (خليلي) يعني: يا صاحبيّ ما أنتما وافيان بعهدي وصحبتي إذا لم تكونا لأجلي على من أقاطع، وقوله: (وافٍ): اسم فاعل من وفي، يقال: وفي بالعهد وأوفى به، وهو وفيٌّ بين قوم، وقوله: (بعهدي) العهد بين الرجلين: التوثق، وقوله: (أقاطع): من قاطع أخاه وقطعه. والشاهد في قوله: (ما وافٍ بعهدي أنتما) حيث سد الفاعل –وهو قوله: (أنتما)– مسد الخبر لمبتدأ ، وهو قوله: (وافٍ)، وقد اعتمد على نفي.

**رأي الصبان:**

وافق الصبان البصريين –إلا الأخفش– في أنه لا يَجُوزُ الابتداء بالوصف من غير اعتماد على نفي أو استفهام؛ وقد ظهر هذا من خلال رده على ما استدل به الأخفش والكوفيون، فقال مجيبًا بمثل ما أجاب به البصريون: إن (خبير): خبر مقدم، و(بنو لهب) مبتدأ مؤخر، فهو على حد ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾، فـ(ظهير): خبر، و(الملائكة): مبتدأ، وقد صح الإخبار في الآية عن الجمع بالمفرد؛ لأن (ظهير) على وزن المصدر كـ(صهيل ونهيق)، والمصدر يُخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فكذا ما يُوازنه من الصفات التي تكون على وزن (فعيل).

ومع موافقته إياهم فيما ذهبوا إليه، إلا أنه عقَّب على جوابهم بعبارة: "كذا قالوا"، ويُفهم من هذا التعبير: أن ما ذكروه من جواب فيه نظر عنده، حيث قال:

وفيه: أنه يقتضي استواء المذكر والمؤنث في (فعيل) سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول؛ وهم قالوا: إن محل استواء المذكر والمؤنث في (فعيل) إذا كان بمعنى مفعول كـ(جريح) بمعنى (مجروح)، وهنا (فعيل) في الآية بمعنى فاعل؛ فحصلَ هنا التنافي بين ما قالوه في الجواب وما أورده من قاعدة.

وقد وفق الشيخ بين ما قالوه في الجواب وبين ما أوردوه من قاعدة: بأن هذا شرط لقياسية الاستواء، فلا ينافي سماعه في (فعيل) بمعنى فاعل؛ لكونه على وزن المصدر، فتكون مُوازنة نكتة السماع، لا علامة الجواز باطراد، ثم قال: "فاحفظه فإنه نفيس".

**رأي الباحث:**

الراجح عندي في المسألة مذهب البصريين إلا الأخفش من أنه لا بد من اعتماد الوصف على نفي أو استفهام كي يُعرب مبتدأ، وما بعده فاعل أو نائب فاعل سد مسد الخبر؛ لكثرة ورود السماع بذلك.

وأن البيت الذي استدل به الأخفش والكوفيون لا حجة فيه؛ لجواز إعراب الوصف (خبير): خبرًا مقدمًا، و(بنو لهب): مبتدأ مؤخرا، وقد صح الإخبار عن الجمع بالمفرد؟ لأن "(خبير) في هذا البيت يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، بسبب كونه على زنة المصدر، مثل: (الذميل، والصهيل)، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، تقول: (محمد عَدْلٌ، والمحمدان عَدْلٌ ، والمحمدون عَدْلٌ)، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئا حكم ذلك الشيء؛ تحقيقا لمقتضى المشابهة، وقد وردت صيغة (فعيل) مخبرًا بها عن الجماعة، والدليل...: وروده خبرا ظاهرا عن الجمع في نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾"(١).

وقد أصاب الشيخ الصبان فيما أورده من نظر على جوابهم، والتوفيق بينه وبين ما قالوه من قاعدة الاستواء، وهذا يدل على إمعان نظره في المسألة، وتحقيقه إياها تحقيقًا نفيسًا به يَسْلَمُ اختيارهم من الاعتراض عليه.

وإنما كان نفيسًا لاعتباره السماع في الحكم على الجواب السابق: فاستواء المذكر والمؤنث في (فعيل) إذا كان بمعنى فاعل كونه على زنة المصدر، النكتة مُوازنة السماع لا علامة الجواز باطراد.

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/١٩٦.

**المسألة السادسة: مُراد الأشموني بقوله: (لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل) عند بيانه علة عدم دخول الفاء على خبر المبتدأ**

ذكر الأشموني أن "حق خبر المبتدأ ألا تدخل عليه الفاء؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، ونسبة الصفة من الموصوف"(١).

وقد أورد الصبان في بيان مُراد الأشموني بـ(النسبة) تقريرين مختلفين، وهذا نص كلامه: "قوله: (لأن نسبته) أي الخبر من المبتدأ أي إلى المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل أي كنسبة الفعل إلى الفاعل، يعني أن الخبر بالنسبة إلى المبتدأ كالفعل بالنسبة إلى الفاعل.

ووجه الشبه: كون كل منهما محكومًا به، وبسبب هذه المشابهة مُنِعَ الخبر من الفاء كما منع منها الفعل إلا لمقتض، كإفادة التسبب في نحو: (قام زيد فدخل عمرو)، فاندفع الاعتراض بأن الفعل يقترن بالفاء كما في هذا المثال، هذا ملخص ما قاله البعض.

والأقرب عندي في تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل، وأن يجعل المعنى أن نسبة الخبر إلى المبتدأ كنسبة الفعل إلى الفاعل في أن كلًّا نسبة محكوم به إلى محكوم عليه، فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء.

فإن قلت: هذا التقرير يؤدي إلى جواز (فقائم زيد)؛ لعدم الفصل بين المبتدأ والخبر.

قلت: رتبة المبتدأ التقديم، فالفصل حاصل تقديرًا، فافهمه فإنه نفيس"(٢).

---

(١) شرح الأشموني ١/٣٢٨.

(٢) حاشية الصبان ١/ ٣٢٨.

**الدراسة التحليلية:**

الأصل ألا تدخل الفاء على خبر المبتدأ[١]، قال ابن مالك: "نسبة خبر المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل... فحق الخبر ألا تدخل عليه الفاء، كما لا تدخل على الفاعل"[٢].

وقال السيوطي: "لما كان الخبر مرتبطًا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ"[٣].

---

(١) وذلك إذا لم يكن المبتدأ يشبه أدوات الشرط، أما إذا أشبه أدوات الشرط فإن خبره يقترن بالفاء إما وجوبًا، وذلك بعد (أمَّا)، نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت من/١٧]. وإما جوازًا، وذلك إما موصول بفعل لا حرف شرط معه، أو بظرف، وإما موصوف بهما، وإما مضاف إلى أحدهما، وإما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم، واستقبال معنى الصلة، أو الصفة، نحو: (الذي يأتي، أو في الدار فله درهم)، و(رجل يسألني، أو في المسجد فله بر)، و(كل الذي تفعل فلك أو عليك)، و(كل رجل يتقي الله فسعيد)، و(السعي الذي تسعاه فتسلقاه). ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٧٤، ٣٧٥، وشرح الأشموني ١/٣٢٨- ٣٣٠.

وَنُسِبَ إلى الأخفش أنه أجاز دخول الفاء في الخبر وإن لم يشبه المبتدأ أدوات الشرط، فتقول: (زيد فمنطلق)، "والصّحيح أن ذلك لا يجوز؛ لأن الفاء إما عاطفة أو رابطة، ولا يصح كونها في: (زيد فمنطلق) عاطفة؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يصير المبتدأ بغير خبر ولا رابطة؛ لأن الخبر مرتبط بالمبتدأ من غير دخول الفاء، ولا تجوز دعوى الزيادة؛ لأن زيادة الحروف خارجة عن القياس، فلا يُقال به إلا أن يَرِدَ بذلك سماعُ قياس مطرد". تمهيد القواعد ١/ ١٠٥٠، ١٠٥١.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٢٨، وينظر: التذييل والتكميل ٤/٩٥.

(٣) الهمع ١/٤٠٣.

وتبعهم في هذا التعليل الأشموني حيث قال: "حق خبر المبتدأ ألا تدخل عليه الفاء؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف".

**لكن السؤال هنا:** ما مراد الأشموني بـ(النسبة)؟

**والجواب:** عند الصبان، فقد أورد في بيان المراد بها تقريرين مختلفين:

التقرير الأول: نسب الصبان إلى البعض قولهم: إن الأشموني أراد التشبيه بين الخبر والفعل، أي: إن الخبر بالنسبة إلى المبتدأ كالفعل بالنسبة إلى الفاعل، ووجه الشبه: كون كل منهما محكومًا به، وبسبب هذه المشابهة مُنِعَ الخبر من الفاء كما منع الفعل.

ولا يرد على هذا التقرير أن الفاء دخلت على الفعل في نحو: (قام زيد فدخل عمرو)؛ لأن الفاء دخلت على الفعل هنا؛ لإفادة التسبب، فدخولها على الفعل لا يكون إلا لمقتضٍ.

**التقرير الآخر:** أن المراد التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل، أي: إن نسبة الخبر إلى المبتدأ، كنسبة الفعل إلى الفاعل في أن كُلًّا نسبة محكوم به إلى محكوم عليه، فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء.

وهذا التقرير هو الذي اختاره الصبان، حيث قال: "والأقرب عندي في تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل".

ثم قال –أيضًا–: "فإن قلت: هذا التقرير يؤدي إلى جواز (فقائم زيد)؛ لعدم الفصل بين المبتدأ والخبر.

**قلت:** رتبة المبتدأ التقديم، فالفصل حاصل تقديرًا، فافهمه فإنه نفيس".

وكلام الشيخ هذا يحتاج إلى إيضاح وشرح، فأقول –وبالله التوفيق–: لما رأى الصبان أنه قد يُفهم من تقريره جواز اقتران الخبر بالفاء إذا تأخر المبتدأ عن الخبر، نحو: (فقائم زيد)؛ لعدم الفصل بين المبتدأ والخبر.

أجاب بأن هذا المثال لا يجوز؛ لأن المبتدأ وإن تأخر فرتبته التقديم، فالفصل حاصل تقديرًا، فلا يجوز اقتران الخبر بالفاء هنا تقدم أو تأخر، وقد عقب على كلامه بقوله: "فافهمه فإنه نفيس"، وسبب النفاسة فيما ذكره في الجواب أنه راعى رتبة المبتدأ من حيث تقديمه؛ فالفصل حاصل تقديرًا، وبهذا يكون قد سلم اختياره السابق من الاعتراض عليه.

**رأي الباحث:**

لاحظتُ في التقريرين اللذين أوردهما الصبان في بيان المراد بـ(النسبة) من كلام الأشموني أمرين:

**الأمر الأول:** القول بأن المراد بـ(النسبة) التشبيه بين الخبر والفعل– أي: إن الخبر بالنسبة إلى المبتدأ كالفعل بالنسبة إلى الفاعل عنها– هو تفسير لكلام الأشموني على غير ظاهره.

والقول بأن المراد التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل–أي: إن نسبة الخبر إلى المبتدأ، كنسبة الفعل إلى الفاعل– هو تفسير لكلام الأشموني على ظاهره.

**ثانيًا**– التقريران سلما من الاعتراض عليهما بعد دفعه كما أوضحت في الدراسة التحليلية.

فلما سلم التقريران من الاعتراض عليهما بعد دفعهما، واختلفا في أن أحدهما تفسير على ظاهر كلام الأشموني، والآخر على غير ظاهر كلامه؛ رأيت أن المراد التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل، وذلك ببقاء كلام الأشموني على ظاهره، وهو اختيار الشيخ الصبان الذي قال فيه: "والأقرب

عندي في تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره...".

ومما يؤكد هذا الاختيار أن الشيخ ابن مالك وغيره لما عللوا لعدم اقتران الخبر بالفاء نصُّوا على أن التشبيه بين النسبتين، قال ابن مالك: "نسبة خبر المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل... فحق الخبر ألا تدخل عليه الفاء، كما لا تدخل على الفاعل"(١).

**المسألة السابعة: القول بنسبة الغلط إلى الفرزدق في قوله: (وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ) فيه نظرٌ**

ذكر الأشموني أنه جاء في الشعر إعمال (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها، وَأُوِّلَ ذلك بالشذوذ أو بالغلط، قال: "وأما قول الفرزدق:

**فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ***إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ**(٢)

فشاذ، وقيل: غلط، سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز، ولم يَدْرِ أن من شروط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر، وقيل: مؤول"(٣).

وقد علق الصبان على قوله: (وقيل: غلط)، "أي: لحن، وفيه أن المعروف أن العربي لا يقدر أن يلحن، كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته، كذا في الروداني(٤).

---

(١) شرح التسهيل ٣٢٨/١.

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوانه ١٨٥/١ من قصيدة رائية يمدح بها عمر بن عبد العزيز، وفي الكتاب ١/ ٦٠، والمقتضب ١٩١/٤، والمقاصد النحوية ٦٣٩/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٧٠. والشاهد فيه: إعمال (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها.

(٣) شرح الأشموني ٣٦٥/١، ٣٦٦.

(٤) هو محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر السوسي، الروداني، المغربي، =

**ثم قال:** والذي ينبغي ألا يُشك فيه أن ذلك إذا تُرك العربي وسليقته، أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يُشك في أنه لا يعجز عن ذلك؛ وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها، وأبو الأسود عربي وقد حكي قول بنته لأمير المؤمنين عليّ (ما أشدُّ الحر) بالرفع، فقول سيبويه في قصته مع الكسائي في مسألة[١]: (كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي) مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك لا بد من تأويله، كأن يقال: المراد مُرْ مَن لم يسمع مقالة الكسائي ولم يدر القصة، أو نحو ذلك مما يقتضي نطقهم على سليقتهم الذي هو المعيار.أ.هـ. وهو كلام في غاية النفاسة طالما جرى في نفسي"[٢].

---

=

المالكي، أديب، محدث مشارك في الرياضيات والهيئة والنحو والمعاني والبيان، من مؤلفاته: جمع الفوائد من جامع الأصول، ومجمع الزوائد في الجمع بين الكتب الخمسة، وحاشية على التسهيل في النحو، ومختصر تلخيص المفتاح في المعاني والبيان وشرحه، وتوفى بدمشق سنة (١٠٩٤هـ). ينظر: معجم المؤلفين ٢٢١/١١.

(١) أي في (المسألة الزُّنبورية)، وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال: (كنت أظن أن العقرب أشد لَسْعَةً من الزُّنْبُورِ فإذا هو إياها). وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال: (فإذا هو إياها)، ويجب أن يقال: (فإذا هو هي). ينظر: الإنصاف ٥٧٦/٢، رقم المسألة٩٩. وأصلها بين سيبويه والكسائي حين قدوم سيبويه بغداد في مجلس هارون الرشيد، أو يحيى بن خالد البرمكي. وفيها:... فحضر الكسائي، فأقبل على سيبويه فقال: تسألني أو أسألك؟ فقال: بل تسألني أنت، فأقبل عليه الكسائي فقال: كيف تقول: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزُّنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إيَّاهَا؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي: لَحَنْتَ. ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٨٥، وتمهيد القواعد ١٠٢٩/٢.

(٢) حاشية الصبان ٣٦٥/١، ٣٦٦.

**الدراسة التحليلية:**

(مـا) النافيـة الداخلـة علـى الجملـة الاسـمية أعملهـا الحجـازيون والتهاميون والنجديون عمل (ليس)، وتَمِيمٌ وقَيْسٌ وأَسَدٌ يهملونها[1].

ولما كانت (ما) مُشَبَّهة بـ(ليس)، وكان المشبه لا يقوى قوة المشبه به لم تعمل إلا بشروط، منها:

١- ألا يقترن اسمها بـ(إنْ) الزائدة، فإن اقترن بها بطل عملها، فلا يقال: (ما إنِ الحقُّ ضائعًا) بالإعمال.

٢- ألا ينتقض نفي خبرها بـ(إلا)، فإن انتقض بطل عملها، فلذلك وجب الرفع في (رسول) من قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران من/١٤٤].

٣- ألا يتقدم الخبر على الاسم، خلافًا للفراء[2]، وإن كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، خلافًا لابن عصفور [3]، فإن تقدم وجب رفعه، وأهملت (ما)، نحو: (ما قائمٌ زيدٌ)، برفع (قائم) خبر مقدم، و(زيد) مبتدأ مؤخر، ولا تقول: ما قائمًا زيدٌ، بالنصب.

**ونحو قول العرب:** (ما مسيءٌ مَنْ أعتبَ) (٤)، (مسيء): خبر مقدم، و(من أعتب): مبتدأ مؤخر.

---

(١) ينظر: لغات القرآن للفراء ص ٢٨ ، ومغني اللبيب ١ / ٦٥٦.

(٢) ينظر: التصريح ١ / ٢٦٤.

(٣) ينظر: شرح الجمل ١ / ٥٩٣ ، ٥٩٥.

(٤) والمعتب: الذي عاد إلى مسرتك بعد ما ساءك، وهذا مثل يضرب لمن يعتذر لصاحبه بعد إساءته إليه. والرواية في مجمع الأمثال ٢ / ٢٨٨: "مَا أساء مَنْ أَعْتَبَ، يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويُخْبر أنه سَيُعْتِبُ".

**قال سيبويه:** "... **فإذا قلت:** (ما منطلقٌ عبدُ الله)، أو (ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ)، رفعتَ، ولا يجوز أن يكونَ مقدّمًا مثلَه مؤخَّرا، كما أنَّه لا يجوز أن تقول: (إنَّ أخوك عبدَ الله) على حدّ قولك: (إنَّ عبدَ اللهِ أخوك)؛ لأنَّها ليست بفعل" (١).

فهذا نص صريح من سيبويه على أن النصب لا يكون في الخبر مقدما على الاسم .

إلا أنه قد جاء في الشعر قول الفرزدق:

**فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ***إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ**

بتقديم خبر (ما) منصوبًا.

**وقد أُوِّلَ قول الفرزدق بتأويلات كثيرة، منها:**

١- أنه شاذ، وهذا مفهوم كلام سيبويه، وَنَسَبَ إليه القول بالشذوذ: الشلوبين وابن عصفور وناظر الجيش (٢)؛ فإنّه لم يورده مستشهدًا به، بل حَكَى أن بعض الناس نصب (مِثْلَهُم) ولا يُعْرَف(٣).

قال سيبويه: "وزعموا أنّ بعضَهم قال، وهو الفرزدق:

**فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ***إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ**

وهذا لا يَكاد يُعْرَف" (٤).

---

(١) الكتاب ١ / ٥٩.

(٢) ينظر: حواشي المفصل ص ٢٩٤ ، ٢٩٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٣، وتمهيد القواعد ٣ / ١٢٠٤.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ / ٢٥.

(٤) الكتاب ١ / ٦٠.

٢- أنه استعملَ لغة غيره فغلط؛ لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير[١]، وهذا التأويل ذكره ابن عصفور وناظر الجيش ولم ينسباه إلى أحد [٢].

**وَرُدَّ**: بأن العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته.

٣- أن (مثلَهم) منصوب على الحال، والخبر محذوف، وهو العامل في الحال، تقديره: وإذ ما مثلهم بشرٌ في الوجود، وهو للمازني [٣] والمبرد[٤].

وهو باطل؛ لأن معاني الأفعال لا تعمل مضمرة. وَضُعِّفَ -أيضا- من جهة أن حذف خبر (ما) لا يحفظ من كلامهم[٥].

٤- أنه إنما ترك الخبر منصوبًا مع التقديم؛ محافظة على بقاء المعنى مع التأخير، وذلك أنه إذا قال: وإذْ ما بشرٌ مثلَهم، فهذا مدح صريح، كما تقول: (ما أحد مثل زيد)، فلو قدمه مرفوعا فقال: وإذ ما مثلُهم بشر، لَأَوهَمَ أن (مثلهم): مبتدأ، وبشر: خبره، فكان يكون قد أثبت لهم مماثلًا، ونفى عنهم البشرية، وهذا يحتمِلُ أن يكون ذمًا، فلما كان رفعه مُقَدَّمًا يُوْهِمُ قَلْبَ المدحِ ذمًا، تَرَكَهُ منصوبًا مع التقديم؛ إحرازًا للمعنى المراد، وهو صريح المدح، وهذا التأويل للأعلم الشنتمري.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٤ / ٢٦٧، وشرح الأشموني ٣٦٥/١، ٣٦٦.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٣، وتمهيد القواعد ٣ / ١٢٠٤.

(٣) ينظر: التعليقة ١ / ٩٥، ٩٦.

(٤) ينظر: المقتضب ٤ / ١٩١، ١٩٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٣، والتذييل والتكميل ٤ / ٢٦٧.

**وَنُقِدَ:** بأن المدح مفهوم مما قبل هذا(١).

٥- أن (مثلَهم) مرفوع الموضع بالابتداء، ولكن بُنِيَ على الفتح؛ لإضافته إلى مبني، ونظيره في البناء على الفتح قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾. [الذاريات من/٢٣]، ألا ترى أن (مثل) في موضع رفع؛ لأنه نعت (لحق)، ولكنه بُنِيَ؛ لإضافته إلى مبني، وصححه ابن عصفور (٢).

٦- أن (مثلهم): ظرف مكان، والتقدير: وإذ ما مكانهم بشر، أي: في مثل حالهم، وَنُسِب لابن السراج (٣).

**وقيل:** ظرف زمان، تقديره: وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر، قاله أبو البقاء(٤).

**رأي الصبان:**

لم يذهب الصبان إلى القول بأي تأويل من التأويلات السابقة التي أجراها النحويون على بيت الفرزدق، وأيضا لم يؤوله بتأويل يُخرجه عن ظاهره، ولم ينسب إليه الغلط، بل كان رأيه أن الفرزدق نطق بالبيت على سليقته؛ فبطل القول بالغلط، وهذا هو معيار الصواب عنده.

وقد كان متأثرا في هذا الرأي بقول الروداني: "المعروف أن العربي لا يقدر أن يلحن، كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته... والذي ينبغي ألا يُشك فيه أن ذلك إذا تُرك العربي وسليقته".

---

(١) ينظر: حواشي المفصل ص ٢٩٧، والتذييل والتكميل ٤ / ٢٦٨، وشرح الجمل لابن الفخار ص ٥١٥.

(٢) ينظر: شرح الجمل ١ / ٥٩٣.

(٣) ينظر: حواشي المفصل ص ٢٩٦.

(٤) ينظر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن ص ١٩٨، والتصريح ١ / ٢٦٥.

**رأي الباحث:**

**ظهر لي بعد دراسة المسألة دراسة تحليلية الآتي:**

١- أنه لا حجة لمن نسب الغلط إلى الفرزدق؛ لأنه نطق بالبيت على سليقته؛ ومعيار الصواب أن ينطق العربي على سليقته، كما قرر الروداني والصبان.

٢- الراجح عندي أن إعمال (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها في الشعر شاذ، وهذا مفهوم كلام سيبويه، قال: "وزعموا أنّ بعضَهم قال، وهو الفرزدق:

**فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ***إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ**

وهذا لا يَكاد يُعْرَف"[(١)]، فإنّه لم يورده مستشهدًا به، بل حَكَى أن بعض الناس نصب (مِثْلَهُم) ولا يُعْرَف.

(١) الكتاب ١ / ٦٠.

## المسألة الثامنة: حكم مجيء الواو مع الحال الجملة إذا كان مضارعًا منفيًّا بـ(لا)، أو(ما)، أو(لم)، أو(لمَّا)

قال الأشموني: "تمتنع الواو في سبع مسائل:... السادسة: المضارع المنفي بـ(لا)، نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة من/٨٤]، ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [النمل من/٢٠].

**وقوله:**

**ولَوْ أَنَّ قَوْمًا لِارْتِفَاعِ قَبِيلَةٍ***دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لاَ أُحْجَبُ**"(١)(٢).

وقد علق الصبان عليه فقال: "قوله: "المضارع المنفي بلا"، قال الدماميني(٣): وإنما امتنعت الواو في المضارع المنفي بـ(ما) أو (لا)؛ لأنه في تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة (غير)، وهو لا تدخل عليه الواو.

وَأُوْرِدَ عليه أن هذا التوجيه جار في المنفي بـ(لم) أو (لما)، فما وجه صحة الواو فيهما دون (لا) و(ما)؟

---

(١) هذا البيت من الكامل، ولم أقف على اسم قائله، وهو في: شرح ابن النّاظم ص٢٤٦، واللمحة ٣٩٣/١، والمقاصد النّحويّة ١١٥٣/٣، ١١٥٤. وقوله: (أحجب): أُمنع. والمعنى: لو أنّ قومًا وصلوا إلى ذرْوة المجد بارتفاع قبيلتهم دخلتُ السماء، لا أُمنع من دخولها. والشاهد في قوله: (لا أُحجب)، حيث جاءت الحال جملةً مصدّرة بمضارعٍ منفيّ بـ (لا) من دون الواو.

(٢) شرح الأشموني ٢٨٠/٢.

(٣) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بدر الدين، المعروف بابن الدماميني، المالكي النحوي الأديب، ولد في الإسكندرية سنة (٧٦٣هـ)، وله من التصانيف: تحفة الغريب في حاشية مغنى اللبيب، وشرح البخاري، وشرح التسهيل، وغير ذلك، وتوفي سنة (٨٣٧هـ)، ينظر: بغية الوعاة ٦٦/١، ٦٧.

ويمكن دفعه بأن مُضي المنفي بـ(لم) أو (لما) في المعنى قرَّبهُ من الفعل الماضي الجائز الاقتران بالواو، وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور، بخلاف المنفي بـ(ما) أو (لا)، فتدبره فإنه نفيس"[1].

**الدراسة التحليلية:**

**تقع الحال جملة اسمية أو فعلية بثلاثة شروط:**

١- أن تكون خبرية.

٢- ألا تكون مصدرة بدليل استقبال.

٣- أن تشتمل على رابط[2]. ومن صور الجملة الحالية: أن تكون فعلية فعلها مضارع منفي، فما حكم ربطها بالواو؟

**والجواب:** أن الحكم يختلف باختلاف النفي، ودراستي ستكون في مسألتين:

**المسألة الأولى:** مسألة الربط بالواو مع الحال الجملة إذا كان مضارعًا منفيًّا بـ(لا)، أو(ما) فيها رأيان:

---

(١) حاشية الصبان ٢/٢٨٠.

(٢) إما بالواو والضمير معًا؛ لتقوية الربط، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾. [البقرة من/ ٢٤٣]، فـ(وهم ألوف) حال من الواو في (خرجوا) وهي مرتبطة بالواو والضمير (هم). أو بالضمير فقط، كقوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾. [البقرة من/ ٣٦]، فـ(بعضكم): مبتدأ، و(عدو): خبره، و(لبعض) متعلق بـ(عدو)، والجملة حال من الواو في (اهبطوا)، أي: مُتعادين يُضل بعضكم بعضًا، وهي مرتبطة بالضمير فقط، وهو الكاف والميم. أو بالواو فقط، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾. [يوسف من/ ١٤]، فـ(ونحن عصبة) حال من (الذئب)، وهي مرتبطة بالواو فقط. ينظر: التصريح ١/٦٠٨- ٦١٠.

**الرأي الأول:** امتناع الربط مع (لا)، أو(ما)، وهو مذهب كثير من النحويين(١).

والعلة في امتناع الربط بالواو في المضارع المنفي بـ(ما) أو (لا): أنه بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه (غير)، فأُجري مجراه في الاستغناء عن الواو.

**واستدلوا على ذلك بما ورد في القرآن الكريم والشعر.**

- فمن القرآن مع (لا) قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾، فجملة (نؤمن بالله) حال من الضمير (نا) المجرور باللام، ولم تقترن بالواو؛ لأن المضارع المنفي بـ(لا) بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه (غير)، فأُجري مجراه في الاستغناء عن الواو، فمعناها: ما لنا غيرَ مؤمنين، فكما لا يقال: ما لنا وغير مؤمنين، لا يقال: ما لنا ولا نؤمن(٢).

**وقول الشاعر:**

**ولَوْ أَنَّ قَوْمًا لِإِرْتِفَاعِ قَبِيلَةٍ***دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لاَ أُحْجَبُ**

- ومثال ذلك مع (ما) قول الشاعر [من الطويل]:

**عَهْدْتُكَ ما تَصْبُو وفيكَ شَبيبةٌ***فَما لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّما(٣)**

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٦٣/٣، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١/ ٣٤٠، وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٤/٢، والتصريح ٢/ ٦٧٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٦٣/٣، والتصريح ٢/ ٦٧٨.

(٣) البيت لم ينسب لأحد، وهو في: شرح التسهيل ٣٦٠/٢، والتذييل والتكميل ١٦٦/٩، والمقاصد الشافية ٥١٢/٣. والشاهد في جملة: (تصبو)؛ حيث أتت حالًا من الكاف في (عهدتك)، ولم تقترن بالواو، أي: كنت حالة الصبا غيرَ لاهٍ، وصرتَ في حال الشيخوخة لاهيا، وكان مقتضى الحال عكس ذلك. ينظر: التصريح ٢/ ٦٧٩.

**والرأي الآخر**: جعل ابن الناظم وابن الصائغ ترك الواو قبل (لا) أكثريًّا[(١)]، وأنشد ابن الناظم على مجيء الواو قول الشاعر [من الوافر]:

**أَمَاتُوا مِنْ دَمِي وتَوَاعَدُونِي** * * **وَكُنْتُ وَلَا يُنَهْنِهُنِي الوَعِيدُ**[(٢)]

وأما (ما) فقد نسب ناظر الجيش إلى ابن عصفور جواز الوجهين معها[(٣)]، لكني لم أجد في كلامه ما يدل على أن النافي (ما)، ونص كلامه في المقرب: "فإن كان منفيّا –أي الفعل المضارع– وكانت الجملة مشتملة على ضمير عائد على ذي الحال جاز أن تأتي بالواو وألا تأتي بها"[(٤)].

أما أبو حيان فذكر الوجهين صراحة في المنفيّ بها، قال: "فإن كان حرف النفي (ما) فتقول: (جاء زيد وما يضحك، وجاء زيد ما يضحك)، و(جاء زيد وما تطلع الشمس، وجاء زيد ما تطلع الشمس)[(٥)].

المسألة الأخرى: حكم الواو مع الحال الجملة إذا كان مضارعًا منفيًّا بـ(لم) أو (لما).

جواز الاقتران وعدمه في (لم) و(لما). فمن الوجهين في (لم) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص٢٤٦، واللمحة ٣٩٣/١.

(٢) البيت في شرح ابن الناظم ص٢٤٦، وشرح الأشموني ٢٨١/٢، ولم ينسباه لأحد، ونسب لمالك بن رقية في المقاصد النحوية ١١٥٤/٣، ١١٥٥. وقوله: (ولا يُنَهْنِهُنِي) أي: ولا يزجرني الوعيد، من نهنهت الرجل عن الشيء فتنهنه، أي: كففته وزجرته فكفّ، و(الوعيد، والإيعاد): يستعملان في الشر، والوعد يستعمل في الخير. والشاهد في قوله: (ولا يُنَهْنِهُنِي الوعيد)، فإنه مضارع منفي وقع حالًا، وقد جاء بالضمير والواو، وهذا قليل، والأكثر مجيئه بالضمير بلا واو.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٢٣٤٠/٥.

(٤) المقرب ومعه مُثُل المقرب ص٢٢٢.

(٥) ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٠٨، وينظر: الهمع ٣٢٥/٢.

أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور/٦]، وقوله: ﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران من/١٧٤].

والمضارع المنفي بـ(لمّا) كالمنفي بـ(لم) قياسًا؛ إذ لا فرق بينهما[١]، ومما استعمل منه بالواو والضمير معًا قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ﴾[التوبة من/١٦].

وقولِ الشاعر [من الطويل]:

**فَإِنْ كُنْتَ مأْكُولًا، فكُنْ خَيْرَ آكِلٍ***وَإِلاَّ فأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمزَّقِ**[٢]

**رأي الصبان:**

اختار الصبان ما ذهب إليه كثير من النحويين من امتناع الواو مع الحال الجملة إذا كان مضارعًا منفيا بـ(لا)، أو (ما)، وعلل ذلك بما نقله عن الدماميني قائلا: "وإنما امتنعت الواو في المضارع المنفي بـ(ما) أو (لا)؛ لأنه في تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة (غير)، وهو لا تدخل عليه الواو".

لكنه رأى أن هذا التوجيه الذي ذكره الدماميني جار في المنفي بـ(لم) و(لما)، فما وجه صحة الواو فيهما دون (لا) و(ما)؟

فقال: "ويمكن دفعه بأن مُضي المنفي بـ(لم) أو (لما) في المعنى قرَّبهُ من الفعل الماضي الجائز الاقتران بالواو، وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور، بخلاف المنفي بـ(ما) أو (لا)، فتدبره فإنه نفيس".

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٥٠٨/٣.

(٢) البيت لم ينسب لأحد في: اللمحة ٨٥٢/٢، والتذييل والتكميل ١٨٤/٩، ومغني اللبيب ص ٥٠٦، ونسب للمزق العبدي في المقاصد النحوية ٢١٢٣/٤. والشاهد في قوله: (ولما أمزّق)، حيث جاءت الحال جملةً مصدّرة بمضارعٍ منفيّ بـ (لمّا) مقترنة بالواو.

ولبيان هذا الاعتراض والجواب عنه أقول-وبالله التوفيق-: إذا قلنا: (جاء زيد لا يضحك، أو جاء زيد ما يضحك) من دون اقتران المضارع المنفي بالواو للتوجيه الذي ذكره الدماميني؛ فإن هذا التوجيه جار في المنفي بـ(لم) أو (لما) مع صحة الواو معهما، نحو: (جاء زيد ولم يضحك، أو جاء زيد ولما يضحك)، فكل هذه الأمثلة في تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة (غير)، أي: غير ضاحك، فما الفرق؟

والجواب: أن الفرق بين المضارع المنفي بـ(لم) أو(لمَّا)، وبين المنفي بـ(لا) أو (ما): أن المنفي بـ(لم) أو(لمَّا) ماض في المعنى؛ لأن كُلًّا من (لم ولما) يقلبه إلى الماضي[1]، فساغ ربطه بالواو كالماضي لفظا، فالصبان اعتبر في جوابه الفروق بين أدوات النفي من جهة معناها من حيث اقتران جملة الحال بالواو وعدم اقترانها؛ ولهذا وصف جوابه بقوله: "فتدبره فإنه نفيس".

وقد تأثر الشيخ الخضري بالصبان في هذه المسألة؛ فقال بجوابه غير مصرح باسمه[2].

(١) قال ابن هشام: "لمَّا... تخْتَص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه مَاضِيا كـ(لم)". مغني اللبيب ص٥٠٦.

(٢) ينظر: حاشية الخضري ٤٤٨/١.

**رأي الباحث:**

١- الراجح عندي في المسألة امتناع الربط بالواو في المضارع المنفي بـ(لا)، أو(ما)، لورود السماع بذلك كما سبق، وهو مذهب كثير من النحويين، وجواز الوجهين مع (لم) أو(لما).

٢- صحة ما أورده الصبان على توجيه الدماميني في امتناع الربط بالواو في المضارع المنفي بـ(ما) أو (لا): أنه بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه (غير)، فأُجري مجراه في الاستغناء عن الواو كما سبق.

٣- أن تفرقة الشيخ الصبان بين أدوات النفي السابقة تفرقة دقيقة، فقد راعى جانب المعنى؛ حيث امتنع المنفي بـ(لا)، أو(ما) من الاقتران، من دون المنفي بـ(لم) أو(لما)؛ لأن مُضي المنفي بهما في المعنى، قربه من الماضي الجائز الاقتران بالواو، وأبعده من الشبه باسم الفاعل.

## الخاتمة

الحمد لله في الأولى والآخرة، له الحكم، وإليه المرجع والمآب، والصلاة والسلام على من ختم الله به النبيين والمرسلين، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

**وبعد:**

فهذا ما وقفت عليه من مسائل الدراسة في موضوع: (النَّفِيسُ عِنْدَ الصبَّانِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ الأُشْمُونِي- دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ)، وقد أظهرت تلك الدراسة نتائج، منها:

١. وَرَدَ وصف النفيس عند بعض اللغويين والنحويين عقب تحقيقهم وتدقيقهم بعض المسائل اللغوية والنحوية.
٢. لم أقف على تعريف النفيس عند النحاة، وربما كان مَرَدُّ ذلك أن ما قد يكون نفيسًا عند عالم لا يكون عند آخر.
٣. أن مراد الصبان بالنفيس: الخفيُّ الدقيقُ الذي يحتاجُ إلى إمعان نظر وتدقيق؛ لإدراكه.
٤. أن مسائل النفيس الواردة في الحاشية تنوعت تحقيقات الصبان فيها ما بين زيادة على ما ذكره الأشموني، أو جواب فيها عن اعتراض وجّهه الأشموني إلى نظم المصنف، أو إيراد اعتراض فيها على ما ذكره الأشموني أو غيره من علة، أو التوفيق فيها بين ما ظاهره التعارض بين الرأيين، أو تقرير فيها لعبارة الشارح الأشموني، أو ردٍّ فيها على نسبة اللحن إلى العربي.
٥. أن أسباب النفاسة عند الصبان هي:

**السبب الأول:** اختلاف التوجيه.

**السبب الثاني:** اختياره ما هو مناسب للمقام، أو مراعاة المقام.

**السبب الثالث:** اعتباره جهة المعنى على جهة اللفظ؛ لقوة المعنى.

**السبب الرابع:** اعتباره السماع في الحكم.

**السبب الخامس:** مراعاة الرتبة.

**السبب السادس:** اختياره أن معيار الصواب فيما ينطق العربي أن يكون نطقه على سليقته.

**السبب السابع:** مراعاته الفروق بين الأدوات.

٦. ليس المراد أن الأسباب السابقة لم تَرِد إلا عند الشيخ الصبان في حاشيته؛ بل إنها مبثوثة في كتب من سبقوه من العلماء، وإنما المراد أن أسباب وصفه بعض تحقيقاته بالنفاسة والتنبيه إليها إنما كان مردُّه إلى أسباب استفادها ممن سبقوه وطبقها ووظفها في هذه المسائل التي هي محل الدراسة.

٧. أن هذه التحقيقات التي وصفها الصبان بالنفاسة وجدتُها في (الغالب) من إبداعاته ما عدا مسألة واحدة استفاد فيها من الروداني.

٨. أثَّر الصبان فيمن بعده، وممن نقل عنه بعض تحقيقاته في هذه المسائل الشيخ الخضري، مصرحا باسمه قليلا، وغير مصرح به كثيرًا.

٩. الظاهر عندي أن مقول القول هو جملة: (أحمَدُ رَبِّى اللهَ خَيرَ مَالِكِ) فقط، وأن الجمل كلها معطوفات عليها كما ذكر الأشموني وغيره، خلافًا للشيخ الصبان الذي ذكر قول السندوبي: إن كل الألفية هي مقول القول، وجمع بينهما.

١٠. الأولى عندي مراعاة جانب المعنى للقرينة، فالإفراد في (وافره) لاستعماله جمع القلة (هبات) في الكثرة، كما هو المناسب لمقام الدعاء، فهو جمع كثرة بحسب المعنى، وهذا ما قرره الصبان، وبه يَسْلَمُ نظم ابن مالك من التصحيح.

١١. أرى أن الأصل امتناع الصلة بجملة لا يَجْهَلُ معناها أحد كما ذكر الشيخ ابن مالك، فلا يجوز نحو: (جاء الذي حاجباه فوق عينيه)،

ونحوه أن يُقال: (جاء الذي يتنفس)، فالأولى عدم التأويل، أما حَمْلُ الشيخ الصبان المثال على وجه الجواز بتأويلِ قَصْدِ الاستغراق ففيه تكلف.

١٢. الراجح عندي ما ذهب إليه البصريون إلا الأخفش من أنه لا بد من اعتماد الوصف على نفي أو استفهام كي يُعرب مبتدأ، وما بعده فاعل أو نائب فاعل سد مسد الخبر؛ لكثرة ورود السماع بذلك.

١٣. أصاب الشيخ الصبان فيما أورده من نظر على جوابهم في مسألة كيف يُخبر عن الجمع بالمفرد؟ والتوفيق بينه وبين ما قالوه؛ لاعتباره السماع؛ فاستواء المذكر والمؤنث في (فعيل) إذا كان بمعنى فاعل كونه على زنة المصدر، النكتة مُوازنة السماع لا علامة الجواز باطراد.

١٤. عدم جواز نحو: (فقائم زيد) باقتران الخبر بالفاء مقدما؛ لأن المبتدأ وإن تأخر فرتبته التقديم، فالفصل حاصل تقديرًا كما قرر الصبان.

١٥. الأقرب أن المراد بـ(النسبة) في قول الأشموني: التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل، أي: إن نسبة الخبر إلى المبتدأ، كنسبة الفعل إلى الفاعل، وهذا ما قرره الصبان.

١٦. أنه لا حجة لمن نسب الغلط إلى الفرزدق؛ لأنه نطق بالبيت على سليقته؛ ومعيار الصواب أن ينطق العربي على سليقته، كما قرر الروداني والصبان.

١٧. الراجح عندي أن إعمال (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها في الشعر شاذ، وهذا مفهوم كلام سيبويه.

١٨. الراجح عندي امتناع الربط بالواو في المضارع المنفي بـ(لا)، أو (ما)، لورود السماع بذلك كما سبق، وهو مذهب كثير من النحويين، وجواز الوجهين مع (لم) أو (لما).

١٩. أن تفرقة الشيخ الصبان بين أدوات النفي السابقة تفرقة دقيقة، فقد راعى جانب المعنى؛ حيث امتنع المنفي بـ(لا)، أو (ما) من الاقتران، من دون المنفي بـ(لم) أو (لما)؛ لأن مُضي المنفي بهما في المعنى، قربه من الماضي الجائز الاقتران بالواو، وأبعده من الشبه باسم الفاعل.

٢٠. أُوصي الباحثين بدراسة الحواشي على الشروح؛ إذ إنها تحوي تحقيقات دقيقة لمسائل نحوية وصرفية غاية في النفاسة.

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين**

## فهرس أهم المصادر والمراجع


١. ألفية ابن مالك، الناشر: دار التعاون، دون تاريخ.
٢. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للعكبري، تحقيق/ إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية- لاهور – باكستان.
٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي – تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- لبنان.
٥. تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، الناشر/ دار الهداية.
٦. تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب للدكتور محمد المختار ولد أباه، بيروت- لبنان، ط٢ (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).
٧. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان- تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق.
٨. تصحيح الفصيح وشرحه لابن دُرُسْتَوَيْه – تحقيق الدكتور/ محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).
٩. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري- الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط١(١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م).
١٠. التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي – تحقيق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي، ط١ (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
١١. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني- تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الناشر: بدون، ط١، (١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م).

١٢.تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش – دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة بالقاهرة، ط١ (١٤٢٨هـ).
١٣.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي– شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ، ط١ (١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م).
١٤.حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح/ يوسف البقاعي، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ط١ (١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م).
١٥.حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك للصبان، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط١ (١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧م).
١٦.حواشي المفصل للشلوبين، رسالة ماجستير للباحث/ حماد بن محمد الثمالي، جامعة أم القرى، (١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م).
١٧.شرح ألفية ابن مالك للأشموني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١ ( ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧م).
١٨.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك– تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة – بيروت – لبنان.
١٩.شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك– تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١ (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).
٢٠.شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق الدكتورين/ عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ (١٤١٠هـ /١٩٩٠م).

٢١.شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح، عالم الكتب، ط١ (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م).
٢٢.شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة.
٢٣.شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ج٣)، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.
٢٤.شرح المفصل لابن يعيش – قدم له الدكتور / إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١(١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م).
٢٥.شرح المكودي على الألفية، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، (١٤٢٥هـ /٢٠٠٥م).
٢٦.الكتاب لسيبويه – تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٥ (١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م).
٢٧.لغات القرآن للفراء، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، عام النشر: ١٤٣٥هـ.
٢٨.اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ–المحقق/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١ (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م).
٢٩.المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة– القاهرة.
٣٠.مجمع الأمثال للميداني– تحقيق/محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان.

٣١.مشارق الأنوار على صحاح الآثار لعياض بن موسى السبتي، أبو الفضل، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.
٣٢.معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
٣٣.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط٦ ( ١٩٨٥م).
٣٤.المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية للشاطبي- المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط١ (١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م).
٣٥.المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» للعيني، تحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام – القاهرة، ط١ (١٤٣١هـ / ٢٠١٠م).
٣٦.المقتضب للمبرد، تحقيق الأستاذ/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م).
٣٧.المقرب ومعه مُثُل المقرب لابن عصفور، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م).
٣٨.المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية للشيخ لأحمد بن على السندوبى، دراسة وتحقيق: جوده أبو المجد بدوى عطية، كلية اللغة العربية بالقاهرة (١٩٨٨م).
٣٩.همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى- تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

## faharas 'ahama almasadir walmarajie talialtaarlawulabunal


1. 'alfiat abn maliki, alnaashir: dar altaeawuni, dun tarikhi.
2. 'iimla' ma min bih alrahman min wujuh al'iierab walqira'at lileakbiri, tahqiqu/ 'iibrahim eutwat eiwad, almaktabat aleilmiati- lahur - bakistan.
3. 'awdah almasalik 'iilaa 'alfiat abn malik liaibn hishami, tahqiqu/ yusif alshaykh muhamad albiqaeii, alnaashir: dar alfikr liltibaeat walnashr waltawziei.
4. baghyat alwueat fi tabaqat allughawiiyn walnuhat lilsuyutii - tahqiqu/ muhamad 'abu alfadl 'iibrahim, almaktabat aleasriatu- lubnan.
5. taj alearus min jawahir alqamus llzzabydy, alnaashir/ dar alhidayati.
6. tarikh alnahw alearabii fi almashriq walmaghrib lilduktur muhamad almukhtar wld 'abah, bayrut-lubnan, ta2 (1429h/2008mi).
7. altadhyil waltakmil fi sharh kitab altashil li'abi hayan- tahqiq aldukturu/ hasan hindawi , dar alqalam - dimashqa.
8. tashih alfasih washarhuh liabn durustawayh - tahqiq aldukturu/ muhamad badawi almakhtuni, almajlis al'aelaa lilshuyuwn al'iislamiat bialqahirati, (1419hi/ 1998mu).
9. altasrih bimadmun altawdih lilshaykh khalid al'azhari- alnaashir: dar alkutub aleilmiat -birut-libnan, ta1(1421h/ 2000ma).
10. altaeliqat ealaa kitab sibwih li'abi eali alfarisi - tahqiq aldukturu/ eawad bin hamd alqawzi, tu1 (1410h - 1990mi).
11. taeliq alfarayid ealaa tashil alfawayid lildamamini- tahqiq aldukturu/ muhamad bin eabd alrahman bin muhamad almufadaa, alnaashir: bidun, ta1, (1403 hi - 1983mi).

12. tamhid alqawaeid bisharh tashil alfawayid linazir aljaysh - dirasat watahqiq al'ustadh aldukturu/ eali muhamad fakhir wakhrun, dar alsalam liltibaeat bialqahirati, ta1 (1428h).
13. tawdih almaqasid walmasalik bisharh 'alfiat aibn malik lilmuradi- sharh watahqiq aldukturu/ eabd alrahman eali sulayman, dar alfikr alearabii , tu1 (1428h / 2008mi).
14. hashiat alkhudarii ealaa sharh abn eaqil ealaa 'alfiat abn malk, dabt watashkil watashihi/ yusuf albaqaeii, 'iishrafi: maktab albuhuth waldirasati, dar alfikr, ta1 (1424h / 2003mu).
15. hashiat alsubaan ealaa sharh al'ashmunii li'alfiat abn malik lilsabaan, alnaashir: dar alkutub aleilmiat bayrut-lubnan, ta1 (1417 ha/ 1997ma).
16. hawashi almufasal lilshulubin, risalat majistir lilbahithi/ hamaad bin muhamad althamali, jamieat 'um alquraa, (1402 ha/ 1982m).
17. sharh 'alfiat abn malik lil'ashmuni, alnaashir: dar alkutub aleilmiat bayrut-lubnan, ta1 ( 1417 ha/ 1997ma).
18. sharah abn eaqil ealaa 'alfiat aibn malk- tahqiq alshaykhi/ muhamad muhyi aldiyn eabd alhamidi, dar aleulum alhadithat - bayrut - lubnan.
19. sharah abn alnaazim ealaa 'alfiat abn malk- tahqiqa/ muhamad basil euyun alsuwdi, dar alkutub aleilmiat - bayrut - lubnan, ta1 (1420hi/ 2000ma).
20. sharh altashil liabn malik - tahqiq aldukturin/ eabd alrahman alsayida, wamuhamad badawi almakhtuni, dar hajr liltibaeat walnashr waltawzie, ta1 (1410h /1990mi).
21. sharh jamal alzujajiu liaibn eusfur, tahqiq alduktur/ sahib 'abu janahi, ealam alkatab, ta1 (1419hi/ 1999mi).
22. sharh alkafiat alshaafiat liaibn malik - tahqiq alduktur/ eabd almuneim 'ahmad hiraydi, jamieat 'ami alquraa -

markaz albahth aleilmii wa'iihya' alturath al'iislamii - kuliyat alsharieat waldirasat al'iislamiat - makat almukaramati.
23. sharh kitab sibwih lilsiyrafii (ja3), matbaeat dar alkutub walwathayiq alqawmiat bialqahirati.
24. sharah almufasal liabn yaeish - qadim lah alduktur / 'iimil badie yaequba, dar alkutub aleilmiat - bayrut - lubnan , ta1(1422 hu / 2001m).
25. sharah almakawdi ealaa al'alfiati, tahqiqi: alduktur eabd alhamid hindawi, alnaashir: almaktabat aleasriatu, bayrut - lubnan, (1425h /2005ma).
26. alkitab lisibwih - tahqiq al'ustadh/ eabd alsalam harun, maktabat alkhanji bialqahirat , tu5 (1435h / 2014mu).
27. laghat alquran lilfara'i, dabtuh wasahhahu: jabir bin eabd allh alsariei, eam alnashri: 1435hi.
28. allamhat fi sharh almulihat liabn alsaayighi-almuhaqaqa/ 'iibrahim bin salim alsaaeidi, alnaashir: eimadat albahth aleilmii bialjamieat al'iislamiati, almadinat almunawarati, almamlakat alearabiat alsueudiat, tu1 (1424h/2004m).
29. almuthal alsaayir fi 'adab alkatib walshaaeir lidia' aldiyn bin al'athir, nasr allah bin muhamad, tahqiqu: 'ahmad alhufi, badawi tabaanat, alnaashir: dar nahdat misr liltibaeat walnashr waltawzie, alfajaalati-alqahirati.
30. majmae al'amthal lilmaydani- tahqiqu/muhamad mahyaa aldiyn eabd alhamidi, dar almaerifat - bayrut, lubnan.
31. mashariq al'anwar ealaa sihah aluathar lieiad bin musaa alsabti, 'abu alfadala, dar alnashri: almaktabat aleatiqat wadar altarathi.
32. muejam almualifin lieumar rida kahalati, alnaashir: maktabat almuthanaa, dar 'iihya' alturath alearabi-bayrut.

33. mighni allabib ean kutub al'aearib liabn hishami, tahqiqu: da. mazin almubarak / muhamad eali hamd allah, alnaashir: dar alfikr - dimashqa, ta6 ( 1985mi).
34. almaqasid alshaafiat fi sharh khulasat alkafiat lilshaatibii- almamlakat alearabiat alsaeudiati, jamieat 'umi alquraa, markaz 'iihya' alturath al'iislami, ta1 (1428h / 2007mi).
35. almaqasid alnahwiat fi sharh shawahid shuruh al'alfiat almashhur bi <<shrah alshawahid alkubraa>> lileayni, tahqiq aldukturu/ eali muhamad fakhir wakhrin, dar alsalam - alqahiratu, ta1 (1431h / 2010ma).
36. almuqtadab lilmubaradi, tahqiq al'ustadh/ muhamad eabd alkhaliq eudaymatun, almajlis al'aelaa lilshuyuwn al'iislamia (1434hi / 2013mi).
37. almuqarab wamaeah muthul almuqarab liabn eusfuri, tahqiqu/ eadil 'ahmad eabd almawjud, waeali muhamad mueawad, alnaashir: dar alkutub aleilmiat - bayrut, (1418hi/ 1998m).
38. alminah alwafiat bisharh alkhulasat al'alfiat lilshaykh li'ahmad bin ealaa alsindubaa, dirasat watahqiqu: judah 'abu almajd bidiwaa eatiat, kuliyat allughat alearabiat bialqahira (1988ma).
39. hamae alhawamie faa sharh jame aljawamie lilsuyutaa- tahqiq alduktur/ eabd alhamid hindawi, almaktabat altawfiqiat - masr.